التخطيط الإثني

-مقارنة بين المستوطنات الاسرائيلية والقرى السورية في الجولان المحتل-

المرصد

-المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان المحتل-

حزيران 2022

اعداد: د. نزيه بريك
مهندس معماري
ومهندس التخطيط الحضري

بدعم

المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية

الفهرس:

المقدمة 3

1.0 - الجولان بين القانون الدولي والقانون الإسرائيلي..... 3

2.0 - مفهوم ومهام التخطيط الحضري.....4

2.1 - الفكر الصهيوني والتخطيط الاستعماري.....4

3.0 - واقع التخطيط الإثني في اسرائيا.....6

3.1 - المستوى القانوني.....6

3.2 - المستوى العملي.....6

3.2.1 - الأرض.....9

3.2.2 - البناء والسكن.....9

3.2.3 - الخرائط الهيكلية المحلية.....13

3.2.4 - الحدود الإدارية للسلطات المحلية.....15

3.2.5 - العمل.....17

3.2.6 المناطق الصناعية.....20

3.2.7 - الزراعة والماء.....21

3.2.8 - الجهاز التعليمي والمدارس.....23

3.2.9 – الميزانيات.....26

خلاصة.....27

الهوامش.....29

المراجع.....33

مقدمة:

في الحقيقة ما كان من المنطقي التفكير بعمل ورقة البحث هذه، كون الجولان منطقة محتلة، لكن بعد أن قامت إسرائيل بضم الجولان عام 1981 إلى سلطتها القانونية، وشرعت بتطبيق القوانين الإسرائيلية على السكان الأصليين، أصبح من الضروري انجاز ورقة البحث هذه، لفضح سياساتها التخطيطية ومكوناتها العنصرية، وتعرية ديمقراطيتها وادعاءاتها المزيفة بالمساواة بين كل "مواطنيها".

ورقة البحث هذه تهدف إلى الكشف عن سياسات سلطة الاحتلال التمييزية، على قاعدة **"من فَمُكَ أُدينُكَ"**، حيث تعتمد منهج المقارنة بين المستوطنات اليهودية والقرى السورية في الجولان المحتل.

شهِد العام 1967 المرحلة الثانية من الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، ففي شهر حزيران من ذاك العام شَنَّت إسرائيل حربا توسعية على الدول العربية المجاورة، وانتهت باحتلالها لما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة)، بالإضافة الى سيناء (المصرية) والجولان (السوري).[1]

مارست إسرائيل خلال أيام الحرب والأسابيع التي تلتها، عملية تطهير عرقي شرسة في المنطقة المحتلة من الجولان، حيث وخلال بضعة أشهر اقتلعت سلطات الاحتلال، أكثر من 95% من السكان (ما يقارب 140,000 نسمة)، مستخدمة أساليب العنف والقتل، وطردتهم خارج مناطقهم السكنية إلى الداخل السوري، ودمَّرت تجمعاتهم السكنية (340 قرية ومدينة القنيطرة) بالكامل. [2]

تؤكد مصادر عبرية إلى أن دولة الاحتلال اقتلعت عام 1967، خلال الحرب أكثر من 250,000 شخص من مناطق سكنهم في الضفة الغربية والجولان وطردتهم إلى الأُردن والداخل السوري. [3]

بعد أن أنجزت سلطة الاحتلال مشروعها بالتطهير العرقي في الجولان، باشرت بتمتين قبضتها على الأرض، من خلال إقامة المستوطنات، واستقدام المستوطنين اليهود. بهذه الإجراءات المخالفة لكل الأعراف والقوانين الدولية، تكون سلطات الاحتلال قد وضعت سياساتها بعيدة المدى لتخطيط المكان في الجولان المحتل.

1.0 - الجولان بين القانون الدولي والقانون الإسرائيلي:

ما بين عام 1967- بداية الاحتلال- حتى عام 1981 أخضعت دولة الاحتلال سكان الجولان لسلطة الحاكم العسكري، بعدها انتقلت إلى مرحلة أخرى كشفت عن نواياها الاستعمارية، حيث قامت حكومة الاحتلال، متجاوزة القوانين والأعراف الدولية، بضم الجولان رسميا الى "الدولة اليهودية"، واعتباره جزءاً لا يتجزأ منها، وذلك من خلال قانون صدر بتاريخ 14.12.1981 عن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). وبهذا شرعت سلطة الاحتلال بتطبيق القوانين الإسرائيلية على السكان الأصليين.

بخلاف الاعتراف الأمريكي، في ظل رئاسة دونالد ترامب، بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة، أكدت الأمم المتحدة وكل الهيئات الدولية مراراً على أن الجولان منطقة سورية محتلة، وأنها ملتزمة بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، مطالبة اسرائيل بالانسحاب من كل المناطق المحتلة.

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدداً من القرارات التي دعا فيها دولة الاحتلال-إسرائيل- إلى إلغاء ضم مرتفعات الجولان السورية، كما صدرت قرارات أخرى عن الجمعية العامة، وهيئات حقوقية دولية بنفس المعنى، وأبرزها: [4]

قرارات مجلس الأمن الدولي

- أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 497 بتاريخ 17 ديسمبر 1981، الذي اعتبر فيه أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وسيادتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، قرار لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل بأن تلغي هذا القرار على الفور. وأكد القرار أن جميع أحكام اتفاقية جنيف الصادرة بتاريخ 12.08.1949، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة من قبل إسرائيل منذ حزيران 1967.

- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 35-122 بتاريخ 11.12.1980، والذي يدين إسرائيل لفرضها تشريعا ينطوي على إحداث تغييرات في طابع الجولان. وصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار آخر حمل رقم 35-207 بتاريخ 16.12.1980، الذي يجدد الرفض القاطع لقرار إسرائيل ضم الجولان والقدس. وفي نفس اليوم صدر القرار رقم 36-147 الذي أدان إسرائيل لمحاولاتها فرض الجنسية الإسرائيلية بصورة قسرية على المواطنين السوريين في الجولان.

- لجنة ومجلس حقوق الإنسان

قررت لجنة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورتها الـ 32 - بتاريخ 13.12.1976 (قرار رقم 2) إدانة إسرائيل لانتهاكها المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، تغيير معالم القدس، وتهديم مدينة القنيطرة في الجولان. واعتبر القرار أن إسرائيل تخترق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة لعام 1949. كذلك اعتبرت اللجنة -في دورتها الـ 43 بتاريخ 11.02.1981- القرار الذي اتخذته إسرائيل سنة 1981 بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها على الجولان السوري ملغى وباطل، داعية إياها إلى إلغائه فوراً. كما أدان قرار مجلس حقوق الإنسان في 28 مارس 2014 المعنون بـ "حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل"، بإدانة التصرفات الإسرائيلية في الجولان المحتل، وطالبها بالامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

- اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأُمم المتحدة

أبرز قرارات هذه اللجنة، كان قرار رقم -11، الصادر بتاريخ 01.09.1987، والذي يتضمن إدانة إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولقرارها فرض قوانينها وإدارتها على الجولان. وتطرقت مختلف هيئات الأمم المتحدة للجولان السوري المحتل أيضا عبر قرارات بشأن أوضاع الأراضي العربية المحتلة والممارسات الإسرائيلية فيها.

إن خضوع الجولان لسلطة القانون الإسرائيلي، كان له انعكاسات وتأثيرات عميقة على واقع السكان الأصليين. في ورقة البحث هذه سيتم تناول بعض هذه الانعكاسات، من خلال القاء الضوء على السياسات والممارسات التخطيطية العنصرية، التي تنتهجها اسرائيل في الجولان المحتل.

2.0 - مفهوم ومهام التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري أو تخطيط الحيِّز (Spatial Planning) جاء في الأساس بهدف تنظيم وتطوير الحيّز، الذي يعيش فيه البشر، بحيث يصب في خدمة شؤون حياتهم، وتطوير مستقبلهم، وفي ذات الوقت ليحافظ على حدّ مُعيَّن من التوازن بين حاجيات الانسان والمكونات البيئية الأخرى. إذن هو عملية اجتماعية، اقتصادية، بيئية، تسعى لرصد الموارد وتوزيعها بين مجموعات ومكوِّنات الحيِّز في مختلف مواقعها، لكن في الممارسات العملية يتأثر توزيع هذه الموارد تأثراً مباشراً بعلاقة القوة داخل المجتمع، ونمط الحكم السائد. ولهذا نجد في كثير من المجتمعات أنّ التخطيط لا يكون ترجمة محايدة لأهداف اجتماعية واقتصادية، وعادلة تصب في خدمة كل مكونات المجتمع، بل يتم توظيفه بشكل مكثف لأجل أهداف سياسية-أيدولوجية.

2.1 - الفكر الصهيوني والتخطيط الاستعماري:

تندرج الصهيونية في إطار الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism)، وخلافًا لأنواع أخرى من الاستعمار (الكلاسيكي)، الذي يقوم على الاحتلال العسكري، تهميش السكان الأصليين، واستغلال موارد الأرض المحتلة، فإن الاستعمار الاستيطاني يسعى إلى إعادة صياغة المكان، وإنتاج مجتمع جديد بسِماتٍ اجتماعية وثقافية جديدة، من خلال اجراء تغييرٌ عميقٌ للمشهد الديمغرافي، الاجتماعي والاقتصادي، يقوم على التخلص من السكان الأصليين بقتلهم أو طردهم خارج حدود سيطرته(تطهير عرقي)، ومن ثم تعبئة المكان بالمستوطنين، ونقل موارد المكان إليهم، وهذا ما حدث في فلسطين عام 1948 وعام 1967، وفي الجولان عام 1967.

السمات المشتركة لكل الأنظمة الاستعمارية، أنّها تقوم على مفهوم أن سكان البلاد الأصليين لا يستحقون تمثيلا مناسبا، ولا يحق لهم تقرير مستقبلهم.

سياسات التخطيط الإسرائيلية تمارس هذا النهج في تعاملها مع السكان الأصليين في فلسطين والجولان، ممن نجوا من مشروع التطهير العرقي. وهكذا فمن الضروري النظر إلى ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، عبر السياق التاريخي، بمعنى السياق المتعلق بالفكر الصهيوني، والذي يتبنى مفهوم كولنيالي يقوم على برنامج استعماري-استيطاني، يهدف إلى خلق حيز تكون السيطرة فيه "للعرق" اليهودي.

في إسرائيل لا يمكن فصل عملية التخطيط والتنظيم عن السياق الأيديولوجي- السياسي، القومي، والاقتصادي، حيث أن التخطيط يلعب دوراً بنيوياً في سلب أراضي السكان الأصليين (العرب)، وتقديمها للمستوطنين اليهود. ويُشكل "الاستيطان اليهودي" مبدأ أساسياً وغاية رسمية منصوص عليها في المخططات القطرية التي تنظم عملية البناء والعمران.

إن تراث وثقافة سياسة التخطيط في إسرائيل، والتي بدأت منذ قيام الدولة العبرية، غنية بالتخطيط العنصري، الذي يقوم على تفضيل الفئة المُسَيطِرَة (اليهود) وتهميش الفئة المُسيطَر عليها (العرب). وهكذا فإن إسرائيل تعتمد أسلوباً خاصاً في التخطيط الحضري، والذي بدوره يتكون من نموذجين:

النموذج التقليدي: يتم التركيز في تطبيقه على التنظيم وتوزيع الحيز، لكن مع الفارق بأنه يدار بأُسلوب مركزي وهرمي، وقائم على مفهوم الفصل العنصري. هذا النموذج يتم تطبيقه عندما يتعلق الأمر بالسكان العرب.

نموذج التخطيط التنموي: يتم التركيز فيه على الدمج بين تخطيط الحيِّز من جهة، والتخطيط الاجتماعي-الاقتصادي من جهة أخرى، حيث يقوم هذا النموذج على ربط عملية التخطيط بأساليب توزيع ميزانية الدولة العامة، لتتناسب مع الاحتياجات التنموية لكل من الحكومة، وقطاعات السكان، والأقسام الإدارية، بالإضافة إلى أن هذا النموذج يتضمن برامج تعاونية تهدف الى رفع مستوى الفقراء والمهمشين، والذي يتم تطبيقه فقط عندما يتعلق الأمر بالوسط اليهودي.

تُعتبر الادارة اللامركزية في مجال التخطيط والتنمية مطلبا أساسيا، وشرطاً ضرورياً لنجاح عملية التنمية، وبالتالي فان تفعيل المشاركة الشعبية للمجموعات السكانية المستهدفة من التنمية، والتي تقوم على مفهوم تخطيطي "**التخطيط من الأسفل**" -Planning from below- ، تشكل عنصراً أساسياً وهاماً في عملية التطوير والتنمية، وبعكس الإدارة المركزية، التي تعتمد أسلوب "**التخطيط من أعلى**" -Planning from above-، فان الادارة اللامركزية وأسلوب "**التخطيط من أسفل**" يعمل على تحقيق مبدأ مهم من مبادئ التنمية الناجحة، والذي يتمثل في تعزيز احترام الذات "Self-Esteem" والحرية أيضا، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل، ويُعظّم من قدرة الإنسان على الاختيار.

تخطيط الحيّز في إسرائيل، هو تخطيط سلطوي ومركزي، بحيث أن علاقته بالمواطن العربي يمكن وضعها في إطار مفهوم "**الإملاء**"، وهكذا يتم تشكيل واقع الحيّز بدون أن يكون للمواطن العربي إمكانية التأثير الفعلي في تحديد هذا الواقع ورسمه.

من خلال تحليل الوضع التخطيطي الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية منذ تأسيس الدولة اليهودية عام 1948، يتضح ان سياسة التخطيط والتطوير تقوم على مركبين :

- **المركب الديمغرافي**، والذي يهدف الى خلق اكثرية يهودية في المناطق التي يتواجد فيها السكان الأصليّون (العرب)، والحفاظ على ميزان ديمغرافي لصالح الفئة اليهودية.

- **المركب المناطقي** (Territorial)، والذي يهدف الى السيطرة على الحيِّز من خلال استبدال السكان الأصليين (التطهير العرقي)، بالعنصر البشري اليهودي، أو من خلال تكثيف الوجود اليهودي، عبرَ اقامة تجمعات استيطانية يهودية، وخلق تواصل جغرافي بين جميع هذه المناطق، وبالمقابل العمل على منع التواصل الجغرافي بين المناطق السكنية العربية، من خلال إقامة مستوطنات يهودية بين القرى العربية. [5]

3.0 - واقع التخطيط الإثني في إسرائيل:

لا شكَّ أن سياسة التخطيط والعمل التخطيطي، يؤثران بشكل جوهري على جودة الحياة، حيث بمقدور التخطيط تحسين وضع الفرد والمجتمع، وبذات الوقت قادر على إعاقة تطوُّرِه.

تُعرِّف إسرائيل نفسها كـ **"دولة يهودية"**، أو **"دولة الشعب اليهودي"**. هذا التعريف العرقي يجعل من التمييز والاضطهاد والإقصاء والتهميش مُكوناً أساسياً، وبوصلة سياساتها التخطيطية في جميع نواحي الحياة، حيث إن كل سياستها التخطيطية تقوم على مبدأ تفضيل اليهود في كل مجالات الحياة على غير اليهود (العرب)، الذين يعيشون ضمن دائرة سيطرتها (داخل إسرائيل والمناطق المحتلة). هذا التمييز العرقي يتجلى بشكل واضح في مستويين: **المستوى القانوني** و**المستوى العَملي.**

3.1 المستوى القانوني:

إن مقياس العدالة أو الظلم والتمييز يتبلور من خلال تشريع القوانين ومن خلال الممارسة الفعلية على أرض الواقع، فقد يضمن وجود القانون حق الإنسان من المفهوم النظري، لكن السياسات التي تُطبّق على أرض الواقع، هي التي تُشكل المقياس الفعلي للعدالة أو للظلم والتمييز بحق الفرد أو المجموعة.

التمييز المباشر وغير المباشر ضد المواطنين العرب في الدولة اليهودية متأصّل في الجهاز القانوني وفي كل السياسات الحكوميّة. فمن أجل أن تحقق مؤسسات الدولة اليهودية أهدافها بتهويد الحيِّز وسيطرة "العرق اليهودي" على مجالات الحياة بفروعها المختلفة، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومنذ تأسيس الدولة اليهودية، بمأسسة التمييز والإقصاء والتهميش اتجاه السكان العرب القاطنين داخل دائرة سيطرتها، وذاك من خلال سَنّ وتشريع قوانين جديدة، وتعديل قوانين أخرى.

في إسرائيل هناك أكثر من **55 قانون تمييزي** ضد المواطنين العرب في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك تقيد حريتهم بالتعبير، وحقوقهم في المشاركة السياسية، والتعليم، والتميِّز ضدهم بتوزيع الموارد المالية والموارد الطبيعية (مثل المياه والأراضي)، وجوانب أخرى من المساواة في الحقوق، كما هنالك قوانين أخرى تنتهك حقوق السكان العرب في المناطق المحتلة. [6]

3.2 المستوى العملي-التنفيذي:

لا شكَّ أن سياسات التخطيط تترك أثرها على الفرد والمجموعة ككل حين تُترجم هذه السياسات إلى واقع، لتتجلى هذه الأثار في العديد من مجالات الحياة وبمستويات مختلفة. أهم هذه المجالات التي سيتم التطرق اليها هنا هي:

3.2.1- الأرض

احتلت إسرائيل الجولان في إطار الحرب التي شنّتها عام 1967 على الدول العربية المجاورة لها، وكان هدف هذه الحرب هو السيطرة على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، لتوسيع مشروعها الاستيطاني- الاستعماري في المنطقة العربية. ومنذ اليوم الأول للحرب شرعت إسرائيل بتنفيذ أكبر عملية تطهير عرقي في المنطقة، حيث قامت باقتلاع وطرد 95% من سكان المنطقة التي احتلتها في الجولان، أي ما يقارب 140.000 نسمة، ودمرت قراهم بالكامل، والتي بلغ عددها 340 قرية بالإضافة إلى مدينة القنيطرة، ولم يبقى في الجولان من سكانه الأصليين سوى ما يقارب 6,000 نسمة، يتوزعون على خمس قرى في شمال الجولان، وهي: مجدل-شمس، مسعدة، بقعاثا، عين قنية، وقرية الغجر التي تقع مباشرة على الحدود اللبنانية. [7]

Syrian villages in the Golan before the occupation ● القرى السورية في الجولان قبل الاحتلال

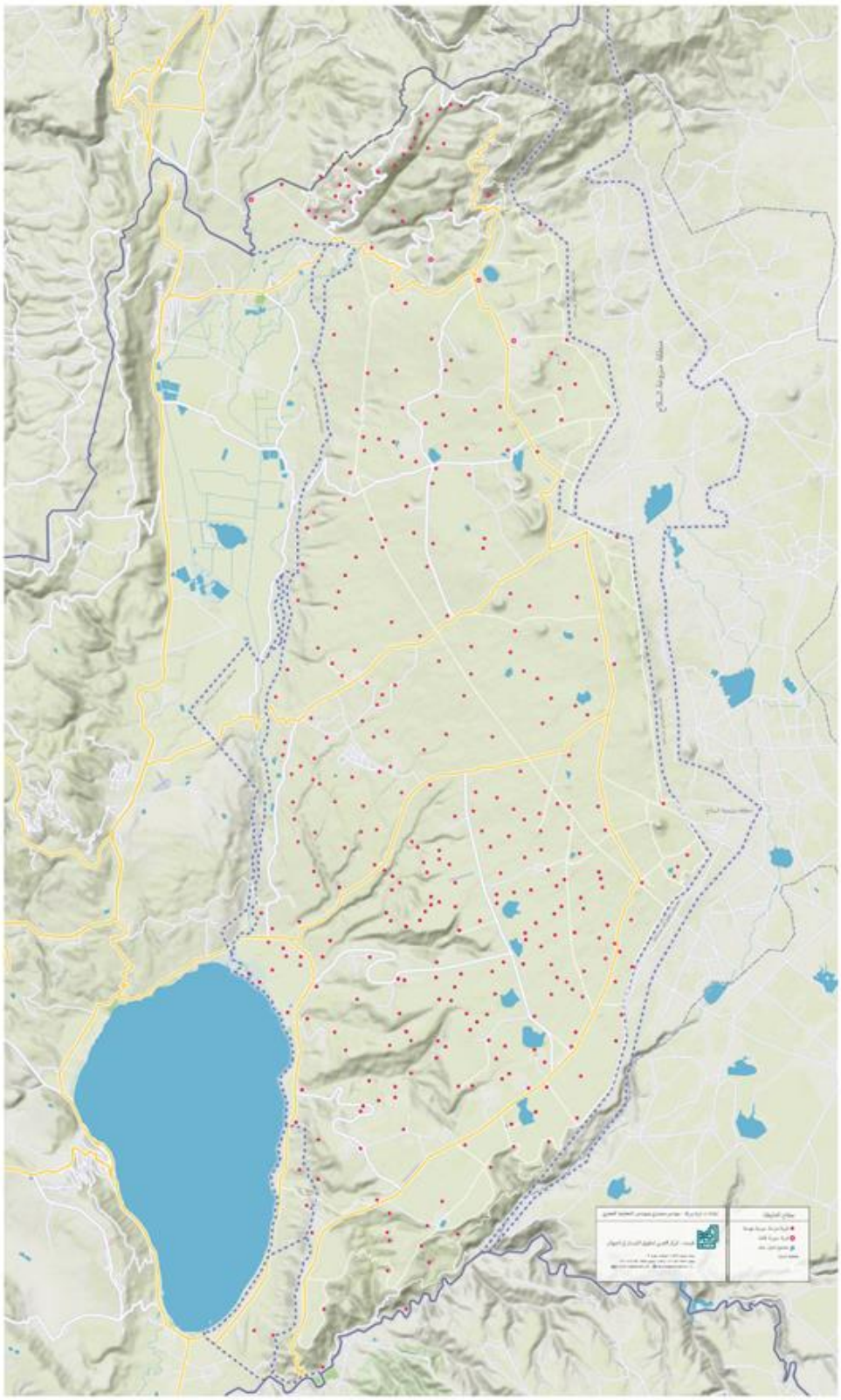

Syrian villages in the Golan after the occupation ● القرى السورية في الجولان بعد الاحتلال

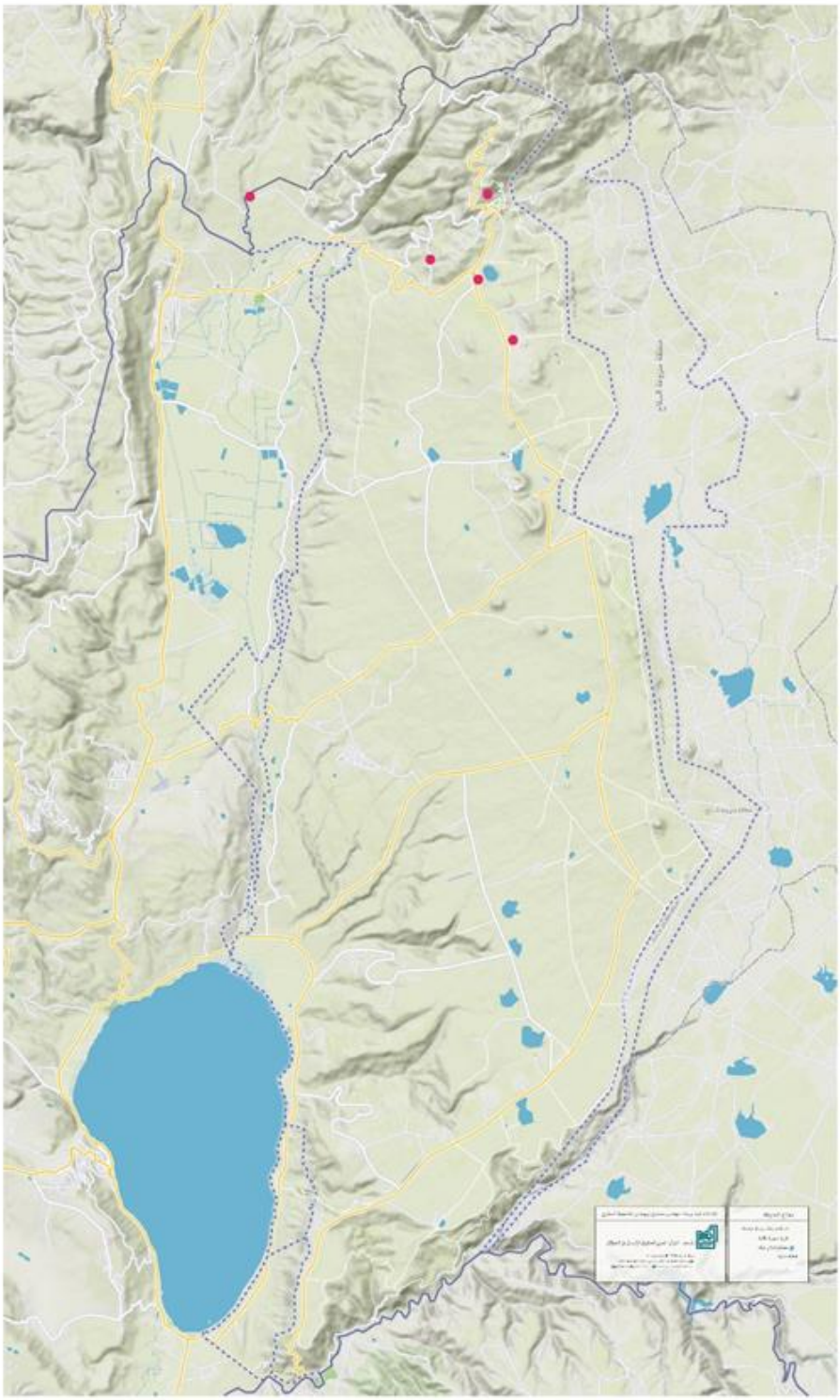

بعد تطهير الحيّز الجولاني من سكانه الأصليين، وتدمير المشهد الديمغرافي والعمراني، الذي كان قائماً، باشرت السلطات الاسرائيلية بعد مرور أشهر على بداية الاحتلال، بإعادة صياغة الحيِّز في الجولان، وإنتاج مشهد ديمغرافي وعمراني جديد، وذلك من خلال بناء المستوطنات وغرس المستوطنين اليهود، لضمان السيطرة الفعلية على الأرض من خلال القوى البشرية المدنية، بجانب القوى العسكرية.

على مدار السنوات وحتى اليوم أقامت سلطات الاحتلال 35 مستوطنة، 34 مستوطنة زراعية، ومستوطنة مدينية، هي مدينة كتسرين، التي تشكل المركز الإداري للمستوطنات، ويُطلقون عليها "عاصمة الجولان".

تُشكّل الأرض عنصراً أساسياً في عملية التطوير والبناء، بل وفي قضية الوجود والبقاء. إضافة إلى كونها تُشكل موردا اقتصاديا مهما، ولهاَ تأثير واضح على الكثير من جوانب الحياة، ليس أقلّها المكانة الاجتماعية- الاقتصادية، فمن يملك الأرض، يتحكم بالموارد الطبيعية المتواجدة تحت وفوق الأرض، وبالتالي هو من يسيطر على وسائل الإنتاج.

قبل الاحتلال امتلك السكان السوريون في القرى الخمس التي لم يطلها التطهير العرقي والدمار، أكثر من 100,000 دونم، قامت سلطات الاحتلال على مدار السنين، بمصادرة 56% من هذه الأراضي لصالح نشاطاتها العسكرية والاستيطانية، ولم يتبق في حوزة السكان السوريين فعلياً سوى 47,000 دونم. [8]

شكّلت الأرض قبل الاحتلال مصدر رزق أساسي لسكان الجولان، حيث شَكّلت الزراعة وتربية المواشي العمود الفقري لاقتصاد المجتمع الجولاني.

اختفت تربية المواشي من المشهد الاقتصادي الجولاني، بسبب مصادرة أراضي الرعي، وتراجعت الزراعة على مدار السنوات، بسبب سياسة سلطة الاحتلال التمييزية في توزيع الموارد المائية، وعدم قدرة المزارعين الجولانيين على منافسة الإنتاج الزراعي للمستوطنات اليهودية، المنظم والمتطور والمدعوم بسخاء من قبل حكومة الاحتلال، مما أفقد المجتمع الجولاني مصدراً اقتصادياً هاماً، إضافة إلى أن خسارة الجولانيين للأرض عزّزت من تبعيتهم الاقتصادية بدولة الاحتلال، كونها تُسيّطر على الأرض ووسائل الإنتاج.

تُشكل التبعية الاقتصادية هدفاً لسلطات الاحتلال، لأن ذلك يُمكّنها من التحكُّم إلى حدٍّ بعيد بالمشهد السياسي والثقافي والاجتماعي في المجتمع الجولاني.

3.2.2- البناء والسكن:

بداية يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من العدد القليل لساكني الجولان (السكان الأصليون، والمستوطنون)، فقد تمَّ إقامة ثلاث لجان للتخطيط والبناء، " ***لجنة التخطيط والبناء غولان"*** ، التي تدير شؤون التخطيط في المستوطنات الزراعية، ***"لجنة البناء والتخطيط المحلية كتسرين"*** ، تدير شؤون التخطيط في مستوطنة مدينة كتسرين، ومَقرّ اللجنتان في مستوطنة كتسرين، والثالثة هي "***لجنة التخطيط والبناء- معليه حرمون"*** ، المسؤولة عن شؤون التخطيط في قرى الجولان الخمس، ومقرها في قرية مسعدة.

إن وجود ثلاث لجان للتخطيط والبناء في الجولان، لا يتناسب اطلاقاً مع عدد السكان القليل، لكن ذلك لم يأتِ صدفة، إنما هو انعكاس للسياسة الإثنية التي تمارسها إسرائيل بالفصل بين اليهود وغير اليهود (العرب)، حيث أن الفصل بين المؤسسات على أساس إثني، يُمكّن سلطة الاحتلال في التحكم بمسار تطور الحيّز في المجتمع العربي، وفي توزيع الموارد المادية والمالية لصالح المجتمع اليهودي. أما وجود لجنتين للتخطيط والبناء لمجتمع المستوطنين اليهود في الجولان، فذاك يعود فقط لأسباب إدارية، فالاستقلالية تعني بيروقراطية أقل، واستجابة أسرع لاحتياجات المستوطنات الزراعية، التي تختلف عن احتياجات مستوطنة كتسرين المدينية.

تعاني قرى الجولان السورية المحتلة من اكتظاظ سكاني شديد، فسياسة الأراضي التي تنتهجها حكومات سلطة الاحتلال، أسهمت إسهاما كبيرا في الحَدّ من التوسع العمراني، وحصر وجودها في تجمعات سكانية غير متطورة؛ إن اختفاء قطاع المواشي والتراجع في قطاع الزراعة وتنوّع مجالات العمل، الى جانب ازدياد عدد السكان، أفقدَ

القرى الجولانية ملامح القرية، ولم يجعل منها تجمعات مدينية حداثية، بل مجرّد تجمعات سكنية مكتظّة ومخنوقة، تتكاثر بسمات عشوائية، بعيدا عن التخطيط الحضري، وتبدو كُتّلاً خرسانية كبيرة.

سابقا كان التوسع العمراني في قرى الجولان، يحدث من الداخل إلى الخارج، بحيث أن هذا التوسع نحو الدوائر الخارجية، سمح بالإبقاء على مساحات خضراء، ومساحات مفتوحة بين البيوت، لكن بسبب النقص في المساحات العمرانية، تشهد قرى الجولان عملية توسع عمراني عكسية -من الخارج إلى الداخل-، نتج عنها فقدان المساحات المفتوحة، وزيادة في كثافة البناء العمودي. بالإضافة إلى ذلك أدَّى هذا المسار إلى تكريس الضائقة السكنية، وتحويلها إلى أزمة متفاقمة، بسبب الخرائط والمخططات الهيكلية والقطرية، التي تتجاهل ثقافة واحتياجات المجتمع العربي، وتعطي الأولوية إلى احتياجات المجتمع اليهودي.

الجداول التالية تلقي الضوء على سياسات التمييز التي تنتهجها سلطة الاحتلال في الجولان. على سبيل المثال - كما يظهر في الجداول- في عام 2012 كان عدد سكان القرى السورية أكثر من عدد المستوطنين بما يقارب 1.15 مرة، لكن عدد تراخيص البناء التي حصل عليها المستوطنون كانت أكثر من تلك التي حصل عليها سكان القرى السورية بـ 3.47 مرة. ويستمر هذا التمييز على هذه الوتيرة إلى يومنا هذا ولو بنسب مختلفة.

عدد الوحدات السكنية مع رخصة بناء، وسنة اصدار الترخيص

المستوطنات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كتسرين	64	20	10	25	98	125	75	13	47	27
المجلس الإقليمي للمستوطنات (1)	179	181	206	176	128	153	128	113	107	177
المجموع	**243**	**201**	**216**	**201**	**226**	**278**	**233**	**126**	**154**	**204**
القرى السورية										
مجدل شمس	27	33	60	42	71	62	37	35	71	44
بقعاثا	18	13	39	34	47	25	21	26	19	41
مسعدة	18	7	10	10	53	34	23	26	13	10
عين قنية	7	8	12	17	18	21	4	11	10	11
الغجر	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0
المجموع	**70**	**61**	**121**	**103**	**190**	**143**	**85**	**98**	**113**	**106**

إعداد: د. نزيه بريك

(1) يشمل عدد الوحدات السكنية في مستوطنة سنير، التي لا تتبع المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان. ولا يشمل مستوطنة نمرود، التي يقطنها 6 عائلات وبلغ عدد سكانها عام 2021 فقط 22 نسمة. أما مستوطنة ترامب فقد أقيمت عام 2020، ولا تدخل ضمن هذه الاحصائيات، واليوم يقطنها 20 عائلة، يسكنون في مساكن مؤقتة.

المصادر:

https://www.cbs.gov.il/he/Pages/search/TableMaps.aspx?CbsSubject=%D7%94%D7%99%D7%AA%D7%A8%D7%99%20%D7%91%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%94

https://www.cbs.gov.il/he/publications/LochutTlushim/2020/heter_yr_yv_01_2021.pdf

https://www.btl.gov.il/mediniyut/situation/statistics/btlstatistics.aspx

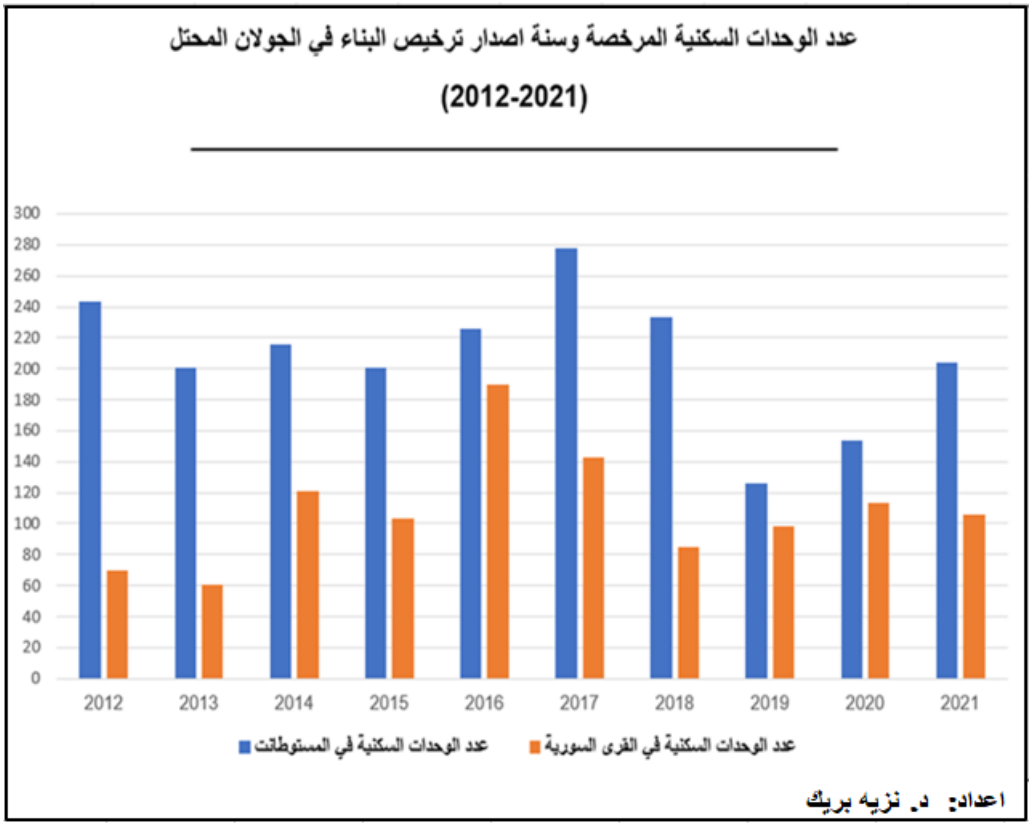

التعداد السكاني في الجولان المحتل (2012-2020)									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوطنات	20,778	21,301	22,473	23,054	24,074	24,627	25,321	25,618	26,623
القرى السورية	23,831	24,138	24,500	24,921	25,297	25,599	25,892	26,261	26,525

اعداد: د. نزيه بريك

المصادر:

1- https://gis.cbs.gov.il/Yeshuvim_allyears/

2- https://www.cbs.gov.il/he/settlements/Pages/default.aspx?mode=Yeshuv

3- https://www.cbs.gov.il/he/publications/LochutTlushim/2020/heter_yr_yv_01_2021.pdf

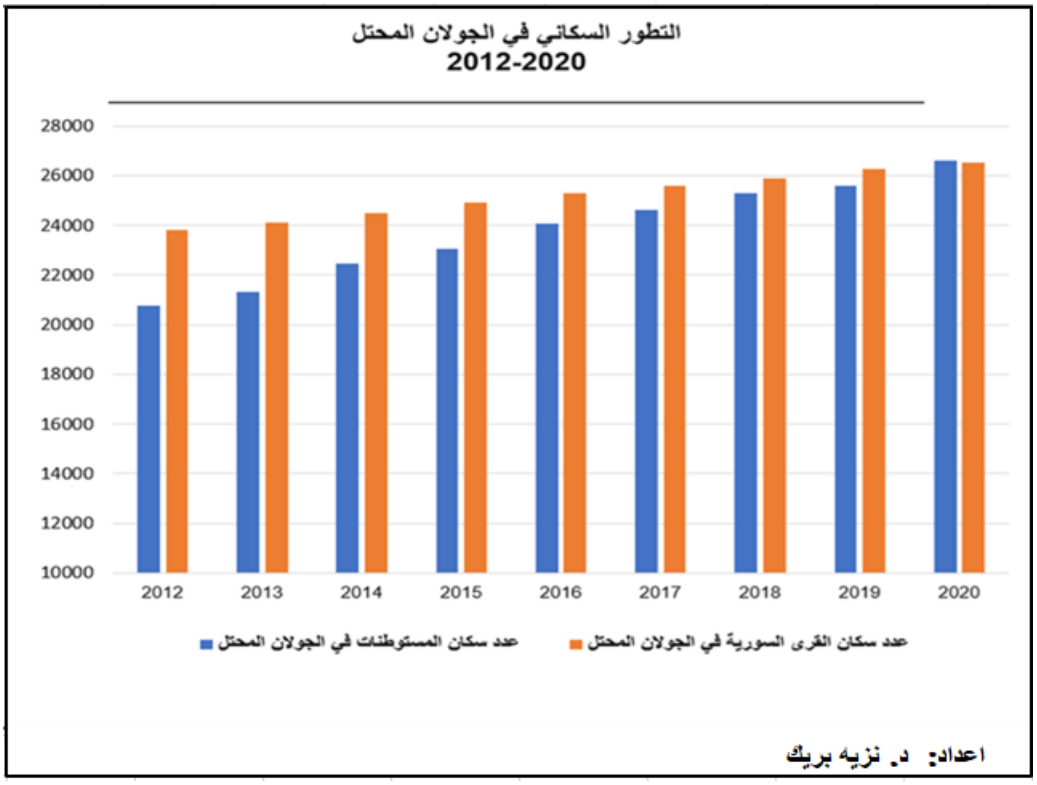

أحد افرازات هذه السياسة على جيل الشباب، هي ظاهرة الارتفاع الملحوظ في نسبة العُزاب، حيث ارتفعت النسبة بين الشباب بجيل 29-25 سنه من 41% عام 1997 إلى 62% عام 2017، وفي نفس الفترة ارتفعت النسبة بين الفتيات بجيل 24-20 من 49% إلى 65%. من جهة أخرى فقد تراجعت نسبة التكاثر السكاني بشكل حاد، فمع بداية الاحتلال كانت نسبة التكاثر السكاني 3.7%، وتراجعت إلى 1.7% عام 2009، ثم إلى 1.4% عام 2018، وهذا أقل من المعدل في الوسط اليهودي (1.7%).

في الخطة التي وضعتها حكومة الاحتلال لتطوير "القرى الدرزية" في الجولان، يعترف المسؤولون أن أحد أبرز الأسباب في ذلك هو النقص المتزايد في السكن اللائق، والناتج عن سياسة الدولة بعدم تخصيص مساحات عمرانية كافية، لسد احتياجات السكان. [9]

النقص الحاد في المساحات العمرانية دفع بأسعار الأراضي إلى مستويات عالية جدا، حيث يتراوح سعر الدونم للبناء في قرى الجولان ما بين 220-200 ألف دولار، وهذا يُشكل عبئا ثقيلا على شريحة كبيرة في المجتمع، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معدل دخل العامل الشهري في قرى الجولان لعام 2019، بلغ 6,000 شيكل، مقابل 9,159 شيكل معدل دخل العامل في مستوطنات الجولان الزراعية، و 10،474 شيكل معدل دخل العامل في إسرائيل. (قارن جدول الدخل الشهري للفرد). الأمر الآخر الذي قلّما يتم ربطه بضائقة الأراضي والمساحات العمرانية، هو ازدياد ظاهرة العنف الجسدي واللفظي في المجتمع، بسبب خلافات على حدود أرض، أو على موقف سيارة. [10]

3.2.3 - الخرائط الهيكلية المحلية (Local Master Plan)

في الأساس يتبلور دور الخارطة الهيكلية المحلية، وحسب قانون البناء والتخطيط، في تحديد سياسة التخطيط، حيث يتم تحديد استعمالات الأراضي بشكل عام، ولا تتعاطى كثيرا في التفاصيل. انطلاقا من مفهوم التخطيط الحضري، فإن المخطط الهيكلي يُقاس بمدى استجابته لحاجيات المواطنين (السكنية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والبيئية)، لكن في الحقيقة تبقى الخرائط التي أعدتها سلطات الاحتلال بعيدة إلى أقصى الحدود عن مفهوم التخطيط الحضري، ولا تلبي حاجيات السكان الأصليين، بل تهدف إلى إضعاف وإعاقة القدرة على التطور من خلال تحديد المساحات المخصصة للبناء إلى أدنى حدّ، وتقييد منح تراخيص البناء، إضافة إلى إحاطة هذه المسطحات بمحميات طبيعية.

الخرائط الهيكلية المُعدة من قِبل سلطات الاحتلال، تعكس هدف السلطات برغبة تركيز سكان القرى السورية ضمن مساحة محددة ومقلّصة من خلال فرض البناء العمودي (متعدد الطوابق) وتحجيم البناء الأفقي، رغم أن البناء العمودي يتعارض مع الثقافة السكنية لسكان القرى التي تعتمد في جزء من اقتصادها على الزراعة، حيث لها متطلبات اجتماعيه وسكنية تختلف عن سكان مناطق المدن. إضافة إلى ذلك لا تستجيب الخرائط الهيكلية للواقع الفعلي ومنها الزيادة الطبيعية للسكان.

النقص في الأراضي، وغياب مسطحات البناء والخرائط الهيكلية والتفصيلية، كلها تُصعِّب من عملية الحصول على تراخيص بناء، وهذا يقود إلى استفحال ظاهرة البناء الغير مرخص. هذه الظاهرة هي نتاج الحاجة الماسة للمواطنين في بحثهم عن أمان واستقرار يتمثل بالحق في المسكن. وبدل أن تقوم سلطات الاحتلال بالاستجابة إلى حاجة السكان بتوسيع المساحات العمرانية، للقضاء على ظاهرة البناء الغير مرخص، تقوم بتغريم المواطنين بمبالغ مالية كبيرة في المحاكم، وتستصدر أوامر هدم ضدَّ هذه البيوت، حتى أصبحت الغرامات المالية الناتجة عن مخالفات البناء أحد مصادر الدخل للجان التخطيط والبناء.

الجدول التالي يُبيّن عدد قضايا مخالفات البناء، وحجم الغرامات المالية التي فرضتها سلطة القضاء الإسرائيلية على المخالفين. [11].

الأحكام التي صدرت بحق قضايا بناء في القرى السورية في الجولان المحتل -بين الأعوام 2012-2021

	مجدل شمس		بقعاثا		مسعدة		عين قنية	
سنة اصدار الحكم	عدد الاحكام (القضايا)	الغرامات المالية (شيكل)	عدد الاحكام (القضايا)	الغرامات المالية (شيكل)	عدد الاحكام (القضايا)	الغرامات المالية (شيكل)	عدد الاحكام (القضايا)	الغرامات المالية (شيكل)
2012	32	349,500	21	138,000	19	175,000	5	19,500
2013	20	99,600	8	131,000	21	323,500	3	33,000
2014	27	675,000	16	301,500	12	456,000	3	34,000
2015	44	1,638,000	21	835,000	28	886,500	8	180,800
2016	7	90,500	12	397,000	17	373,500	8	96,000
2017	12	380,000	5	26,000	8	296,000	2	27,000
2018	6	115,000	1	20,000	4	238,000	0	0
2019	2	86,000	2	76,000	0	0	0	0
2020	3	135,000	0	0	0	0	2	48,000
2021	1	160,000	0	0	4	126,000	1	28,000
المجموع	**154**	**3,728,600**	**86**	**1,924,500**	**113**	**2,227,500**	**32**	**446,300**

إعداد: د. نزيه بريك

المصدر:

لجنة البناء والتخطيط "معليه حرمون-مسعدة". تم الحصول على هذه المعلومات من لجنة البناء والتخطيط، بطلب من المرصد-المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان، بناءً على قانون "حرية المعلومات". لم تُقدم لجنة التخطيط معلومات عن قرية الغجر، وقد يعود ذلك لوضعها الجيو-سياسي، حيث جزء من قرية الغجر يقع داخل الحدود اللبنانية، ولا يُسمح لإسرائيل بممارسة أي سلطة على هذا الجزء.

حسب المعطيات الواردة في الجدول السابق، فقد بلغت الغرامات المالية بين الأعوام 2012-2021 في 385 ملف بناء غير مرخص في قرى الجولان السورية، 8,326,900 شيكل (بدون قرية الغجر)، أي ما يقارب ثلاثة ملايين وأربع مئة ألف دولار. يتبين من الجدول كذلك أن عدد مخالفات البناء في العام 2018 وما بعده، قد تراجع بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا قد يكون مؤشر على انكماش المشاريع العمرانية بسبب ضائقة الأراضي والنقصان الحاد في المساحات العمرانية، إضافة إلى الغرامات المالية الباهظة، التي تفرضها سلطات الاحتلال على مخالفات البناء.

الحدود الادارية، الخرائط الهيكلية، الكثافة السكانية
-المستوطنات والقرى السورية في الجولان المحتل -

المستوطنات	عدد السكان (2020)	مساحة الحدود الإدارية (مناطق النفوذ) دونم	مساحة الخارطة الهيكلية (مسطح الأرض العمرانية) دونم	الكثافة السكانية (شخص\ كم 2)
المجلس الإقليمي (33 مستوطنة)	19,123	1,088,897	31,670	603.8
كتسرين	7,500	12,214	10,522	712.7
سنير	609	يتبع المجلس الإقليمي "جليل عليون"	562.8	1.082
المجموع	**26,623**	**1,101,111**	**42,754.8**	**623.5**
القرى السورية				
مجدل شمس	11,266	17,548	2,193	5,137
مسعدة	3,753	12,506	1,378	2,723
بقعاثا	6,665	19,540	1,524	4,373
عين قنية	2,139	5,650	1,062	2,014
الغجر	2,702	2,800	505	5,350
المجموع	**26,525**	**58,044** (1)	**6,662**	**3,981**

إعداد: د. نزيه بريك

(1) عمليا تبلغ مساحة مناطق نفوذ القرى السورية فقط 47,000 دونم، حيث قامت سلطات الاحتلال بضم ما يقارب 11,000 دونم لصالح المحميات الطبيعية الملاصقة لحدود القرى، دون موافقة السلطات المحلية.

المصادر:

- הועדה המקומית לתכנון ובניה מעלה חרמון, מסמך מדיניות אביפה טיוטה לאישור.
(لجنة التخطيط المحلية "معاليه حرمون"، قرى لجنة التخطيط، وثيقة سياسة التطبيق، مسودة للموافقة عليها)

- https://maale-hermon.complot.co.il/generalinfo/Documents/%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA%20%D7%90%D7%9B%D7%99%D7%A4%D7%94.pdf

- https://mavat.moin.gov.il/mavatps/forms/sv3.aspx?tid=3

- https://mavat.iplan.gov.il/SV3?searchEntity=1&searchType=3&searchMethod=2

- https://golan.bartech-net.co.il/SearchCityPlan.aspx

المعطيات في الجدول أعلاه، تفضح بشكل واضح سياسة التمييز التي تنتهجها سلطات الاحتلال. ففي عام 2020 تساوى عدد المستوطنين تقريبا بعدد السكان الأصليين، في حين أن مساحة الأرض العمرانية (الخرائط الهيكلية) في كل المستوطنات بلغت 42,755 دونم، ما يعادل 1.6 دونم للفرد، أما مساحة الأرض العمرانية في القرى

السورية المحتلة، فقد بلغت 6,662 دونم، وهذا يساوي 0.25 دونم للفرد، أي أن المستوطنات اليهودية نالت أكثر بـ ستة أضعاف (6.4) ما نالته القرى السورية من الأرض المخصصة للبناء.

هذا الواقع أفرز واقعاً آخراً، انعكس سلباً بشكل واضح على الكثافة السكانية، التي بلغت في القرى السورية 3,981 شخصاً \ كم2، بينما وصلت في المستوطنات إلى ما يقارب 624 شخص \ كم2. أي أن الكثافة السكانية في القرى السورية بلغت كذلك أكثر بـ ستة أضعاف (6.4) من الكثافة السكانية في المستوطنات.

تسعى سلطة الاحتلال من خلال سياسة التضييق، وعدم تخصيص مساحات جديدة للسكن، إلى دفع المجتمع إلى البناء في الأراضي الزراعية، وهذا ما حصل في المنطقة الصناعية في مجدل شمس، التي أقيمت على حساب الأراضي الزراعية. في ظِلّ هذه المعطيات، يمكن الافتراض، أن اعتماد هذه السياسة يندرج في إطار مشروع سلطة الاحتلال بالقضاء على الزراعة كمصدر رزق، وبالتالي تسريع وتعزيز ربط السكان الأصليين بالاقتصاد اليهودي، كقوى عاملة رخيصة.

التقسيم غير المتساوي وغير العادل، قد أدى إلى نشوء واقع تمدُّن في القرى السورية، لكن بدون أن تتوفر المعايير المدينية الأخرى، مثل تطوير البنى الاقتصادية أو الخدمات المحلية وغيرها.

3.2.4 الحدود الإدارية للسلطات المحلية (Local Council Boundaries)

في ظلّ سياسة الأراضي، وسياسات التخطيط التي تمارسها سلطة الاحتلال بحق كل السكان الأصليين، تُعاني القرى السورية، من مسطحات بناء محدودة، ومساحات إدارية صغيرة، لا تتناسب مع متطلبات التطوير من منظور التعداد السكاني، حيث إن مساحة المنطقة التي تقع ضمن الحدود الإدارية للسلطة المحلية، تؤثر على حصتها من عائدات الضرائب التي تعود عليها من النشاطات الاقتصادية والتجارية والسياحية داخل حدودها الادارية، وهذا ينعكس على القدرات المالية للسلطة المحلية في تطوير البنية التحتية وتحسين شروط المعيشة للسكان.

يتبين من معطيات الجدول السابق، أن حصة المستوطنين من مناطق النفوذ (الحدود الإدارية) المخصصة للمستوطنات تبلغ 41 دونم، بينما حصة الفرد في القرى السورية من مناطق النفوذ تبلغ فقط 2.18 دونم، أي أن حصة الفرد في المستوطنات تبلغ أكثر بـ 19 مرة من حصة الفرد في القرى السورية المحتلة.

منذ الاحتلال، لم يتم أبداً توسيع الحدود الإدارية لقرى الجولان، رغم الحاجة الماسة لذلك، ولم يتوقف الأمر عند عدم توسيع الحدود الإدارية، بل قامت سلطات الأراضي بضم مساحات، تقع ضمن الحدود الإدارية لقرى الجولان (11,000دونم) لصالح المحميات الطبيعية المحاذية لها، وبهذا سلبت إمكانية استغلال هذه المساحات لصالح تطور القرى السورية. (انظر في موقع المرصد: المحميات الطبيعية في الجولان).

Municipality boundaries of the Jewish settlements and Syrian villages in occupied Golan

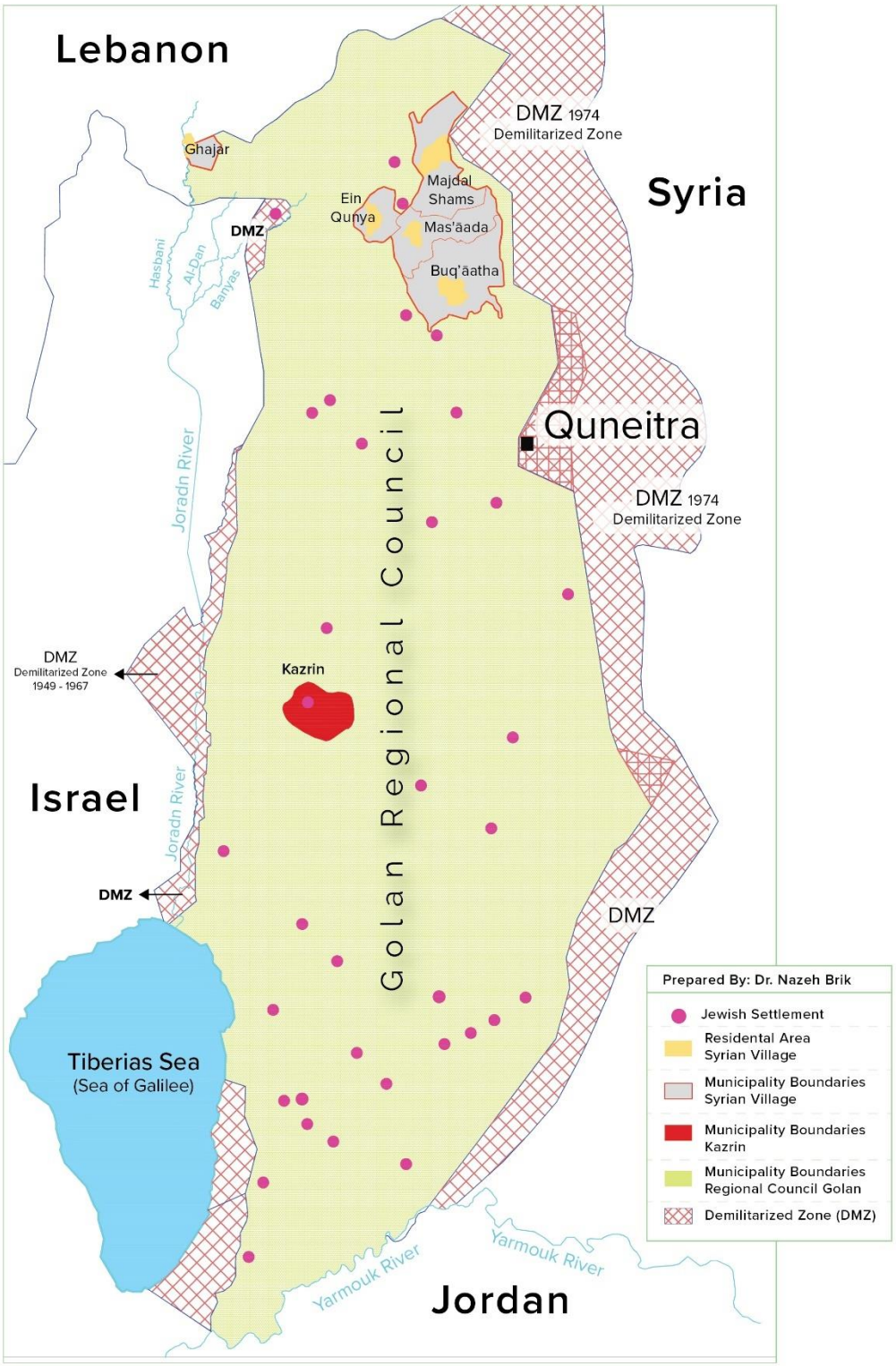

3.2.5 العمل

منذ السنوات الأولى سعت سلطة الاحتلال، إلى القضاء على المصادر المعيشية لسكان الجولان، التي تضمن لهم مساحة من الاستقلالية في قراراتهم، وإدارة شؤونهم، بهدف انتزاع هذه الاستقلالية، وربط معيشتهم بسوق العمل الإسرائيلية، حيث يمكّنها ذلك من السيطرة والتحكم بشؤونهم.

على مدار السنين طرأ تغيير جذري في هيكل العمل، حيث تراجع دور القطاع الزراعي بشكل حاد، ولم يتبق سوى عدد قليل جداً من العائلات، تعتمد في معيشتها على الزراعة فقط.

حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، لعام 2008 عمل 10.1% من الجولانيين (القرى الخمس) في الزراعة. إضافة إلى تراجع القطاع الزراعي، فقد اختفى قطاع تربية المواشي كُلّياً من مكونات الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى ازدياد ارتباط سكان الجولان بالسوق الاسرائيلية. هذه الوقائع أدَّت إلى انخفاض معدل العاملين داخل القرى وزيادة في معدل العاملين خارج مناطق سكنهم، وخلق واقعًا ينطوي فيه العمل على التنقل بين السكن ومكان العمل.

قبل الاحتلال عمل أكثر من 85% من القوى العاملة للسكان الأصليين (الخمس قرى) داخل مناطقهم السكنية، وبسبب التغيُّرات التي أفرزتها سياسات الاحتلال، إضافة إلى تزايد التعداد السكاني، وقلة فرص العمل المحلية، حدث تغيير كبير في المسافة بين العامل ومكان العمل.

وفقاً لمعطيات دائرة الاحصاء المركزية لعام 2008، فقد بلغت نسبة العاملين من قرى الجولان خارج مكان سكناهم 62.5%، بينما في المستوطنات بلغت النسبة 44.3%. **[12]**

نسبة العاملين خارج مناطق سكنهم (2008) (من سن 15 سنه وما فوق)	
المستوطنات اليهودية	
المجلس الإقليمي للمستوطنات الزراعية (1)	47.9%
كتسرين	40.8%
القرى السورية	
مجدل شمس	45.0%
بقعاثا	73%
مسعدة	68.7%
عين قنية	68.0%
الغجر	-

إعداد: د. نزيه بريك

(1) لا يشمل مستوطنة سنير، ومستوطنة ترامب

المصدر: מפקד האוכלוסין 2008 - הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה
(التعداد السكاني 2008، دائرة الإحصاء المركزية).
https://www.cbs.gov.il/he/subjects/Pages/%D7%9E%D7%A4%D7%A7%D7%93-%D7%94%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%9F-2008.aspx

الدخل الشهري للأجير (2018) (1)

	المستوطنات الاسرائيلية		القرى المحتلة				
	كتسرين	المجلس الإقليمي للمستوطنات (2)	مجدل شمس	بقعاثا	مسعدة	عين قنية	الغجر
عدد السكان	**7,100**	**17,400**	**11,045**	**6,528**	**3,650**	**2,063**	**2,607**
عدد الأجيرين	3,713	8,061	4,450	2,636	1,507	959	1,121
معدل دخل الأجير الشهري (شيكل)	7,362	9,159	5,524	5,680	5,476	6,096	7,234
نسبة الأجيرين الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر	42.4%	38.3%	63.8%	63.6%	65.0%	57.4%	48.7%
عدد العائلات التي تتقاضى ضمان دخل	72	24	123	91	60	23	20

إعداد: د. نزيه بريك

(1) معدل الدخل الشهري للأجير في إسرائيل عام 2018 بلغ 10,474 شيكل
https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/077/26_19_077b.pdf

(2) المجلس الإقليمي يضم 33 مستوطنة، ولا يضم مستوطنة سنير

المصادر:

פרופיל מועצות מקומיות \ מעוצות אזוריות - הרשויות המקומיות בישראל K2019 פרסום מס. 1835
(نبذة عن المجالس المحلية / المجالس الإقليمية - السلطات المحلية في إسرائيل K2019 رقم المنشور. 1835)

- https://www.cbs.gov.il/he/settlements/Pages/default.aspx?subject=%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%94

קובץ-הרשויות-המקומיות-בישראל. (ملف-السلطات-المحلية-في-اسرائيل)

- https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/pages/2021/%D7%A7%D7%95%D7%91%D7%A5-%D7%94%D7%A8%D7%A9%D7%95%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%A7%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-2019.aspx

تمثيل القوى العاملة من المستوطنات والقرى السورية في القطاعات التالية: (من سن 15 وما فوق) (2008)					
	الزراعة	الصناعة	البناء	الصحة	التربية والتعليم
مستوطنات المجلس الاقليمي	12.4%	13.4%	9.6%	6.4%	15.2%
كتسرين	3.9%	18.3%	1.1%	7.6%	9.4%
القرى السورية					
مجدل شمس	%3.2	%9.6	26.9	%8.4	%13.1
بقعاثا	%13.1	%13.6	%33.3	%4.8	%12.4
مسعدة	%14.0	%11.7	%34.9	%9.3	%8.9
عين قنية	-	%22.9	-	%9.7	%16.3
الغجر (1)	-	-	-	-	-

إعداد: د. نزيه بريك

(1) منذ ترسيم الخط الأزرق عام 2000 بين إسرائيل ولبنان، الذي يمر وسط قرية الغجر، لا تتوفر احصائيات كاملة عن قرية الغجر، حيث لا يسمح لسلطات الاحتلال بدخول الجزء الذي يقع داخل الحدود اللبنانية.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية:
https://www.cbs.gov.il/he/pages/search/SearchResultsMain.aspx?k=

تمكن سكان الجولان الأصليين نتيجة موقعهم الجيو-سياسي (البعد عن المركز وعن التجمعات السكنية الفلسطينية داخل إسرائيل) من انشاء اقتصاد شبه مستقل في مجال البناء، كمقاولين وكعمال مهنيين، وفي بعض الصناعات كأرباب عمل لورشات تغطي حاجيات السوق المحلية. ثلث القوى العاملة من القرى الجولانية (31.6%) يعمل في قطاع البناء، ومعظمهم يعملون في البلدات اليهودية، بالمقابل فقط 5.3% من القوى العاملة للمستوطنين يعمل في هذا القطاع [13].

تمتاز سوق العمل الاسرائيلية بفجوات كبيرة بين اليهود وغير اليهود، حيث تُسجِّل تمييزاً كبيراً، ليس فقط في فرص العمل، بل وفي الأجور.

في اسرائيل بلغ معدل الدخل الشهري للأجير 10,474 شيكل، وفي مجتمع المستوطنين في الجولان بلغ معدل الدخل الشهري للأجير 8,260 شيكل، بينما في قرى الجولان بلغ معدل الدخل الشهري للأجير 6,002 شيكل. هذا يعني أن دخل العامل في قرى الجولان يبلغ 57.3% من معدل الدخل العام في اسرائيل، و 72.6% من معدل دخل المستوطن. (قارن الجدول أعلاه).

تُؤكِد سوق العمل في إسرائيل على وجود خط إثني واضح، فبينما غالبية القوى العاملة من الجولانيين تعمل في الوسط اليهودي، في المقابل لا نجد عاملاً يهودياً واحداً يعمل في الوسط العربي، باستثناء بعض المؤسسات الحكومية القائمة في قرى الجولان، والتي غالبا ما يكون مديرها يهودي، كما هو الحال في لجنة التخطيط والبناء، المسؤولة عن شؤون التخطيط في قرى الجولان.

3.2.6 المناطق الصناعية

تُشكل المناطق الصناعية بُنية تحتية مهمة لاستقطاب المستثمرين وتطوير الاقتصاد، وتلعب دوراً فعالاً وأساسياً في عملية التنمية، وتشكل فرصة واعدة لتطوير وبناء اقتصاد المجتمع.

بالإضافة إلى توفير أماكن عمل قريبة من المسكن، تُشكل المناطق الصناعية رافداً مالياً مهما لميزانية السلطة المحلية، من خلال الضرائب التي تجنيها، ويتم توظيفها في مشاريع خدماتية تعود بالفائدة على كل مكونات المجتمع.

تشمل الأعمال التجارية في مستوطنات الجولان:

- 700 شركة زراعية، توظف حوالي 1100 عامل.
- 24 شركة تصنيع، توظف حوالي 860 موظفًا
- 207 شركة سياحة، توظف حوالي 720 موظفًا
- 180 شركة تجارية وخدمية، توظف حوالي 600 موظف.
- يعمل في الخدمة العامة ونظام التعليم حوالي 1820 موظفًا. وما مجموعه حوالي 1100 شركة، توظف حوالي 5000 موظف. معظم هذه النشاطات الاقتصادية موجودة في المناطق الصناعية [14].

تتمركز المناطق الصناعية والتجارية الكبرى في مناطق المستوطنات، أهمها المنطقة الصناعية في مستوطنة كتسرين وسط الجولان، وتبلغ مساحتها 1,400 دونم، والثانية المنطقة الصناعية بنيه-يهودا في جنوب الجولان، بمساحة ما يقارب 443 دونم [15].

تدير المنطقتان الصناعيتان شركة حكومية **"الشركة الاقتصادية لمستوطنات الجولان"**، وهناك شركة (חברת פ.ל.ג- شركة ف.ل.ج)، تعود ملكيتها لبلدية مستوطنة كتسرين والمجلس الإقليمي للمستوطنات- غولان، مهمتها تطوير الاعمال الاقتصادية وجلب فروع اقتصادية جديدة إلى المستوطنات اليهودية. إضافة لذلك هناك 16 منطقة صناعية أخرى صغيرة بمساحة 552 دونم، موّزعة على 16 مستوطنة [16].

في الخرائط الهيكلية لقرى الجولان تم تخصيص مساحات كمناطق صناعية، لكن بمقارنتها مع المناطق الصناعية في المستوطنات، يتبين فارق كبير، حيث تتمتع المناطق الصناعية اليهودية بالدعم الحكومي، وبنية تحتية متطورة تشمل التخطيط والمواصلات والموارد، إضافة لذلك تتميز بتنوّع الفروع الاقتصادية الفاعلة هناك. فالمناطق الصناعية في كتسرين وبني يهودا تشتمل على مصانع وشركات انتاج تصديرية إلى السوق الإسرائيلية والعالمية، منها مصانع في المجال العسكري، تكنولوجيا (Hi-Tec)، التغذية، الماء، مواد التجميل، البلاستيك، وأخرى، بينما المناطق الصناعية في القرى السورية تعاني من بنى تحتية ضعيفة، وحرمانها من الدعم الحكومي، ويقتصر انتاجها على السوق المحلية داخل قرى الجولان.
إضافة لذاك هناك تباين كبير في أسعار الأراضي، فعلى سبيل المثال يبلغ سعر الدونم في المنطقة الصناعية كتسرين 200,000 شيكل (ما يقارب 60,000 دولار)، بينما سعر الدونم في المنطقة الصناعية مجدل شمس يبلغ مليون شيكل، (ما يقارب 300,000 دولار). كما وأن في المناطق الصناعية اليهودية في كتسرين وبنيه يهودا يتم اعفاء المستثمرين من دفع رسوم ربط المشاريع بشبكة المياه، والتي تبلغ 130 شيكل لكل متر مربع بناء، بينما لا يتم استثناء المستثمرين في المناطق الصناعية في قرى الجولان من هذا الاعفاء، رغم أن شركة "ميه تنور" هي المُزوّد بالماء لمدينة كتسرين والقرى السورية [17].

المناطق الصناعية في الجولان				
المستوطنات	مساحة المنطقة الصناعية (دونم)	رقم المخطط الهيكلي	عدد العاملين -2019	عدد المصالح -2019
كتسرين	1400	19968 /λ	1400	127 شركة
بنيه يهودا	442.7	0975524-219	240	30
مستوطنات أخرى (16 مستوطنة)	552 (1)			
المجموع	**2,394.7**			
القرى السورية				
مجدل شمس	723.5	19849/λ	170	78
بقعاثا	145	6121/λ	45	17
مسعدة	128	5867/λ		
عين قنية	-	-	-	-
الغجر	51	5444/λ	-	-
المجموع	**1,081.5**			

إعداد: د. نزيه بريك

(1) تم حساب الرقم من الخرائط الهيكلية لكل مستوطنة

المصادر:

http://www.moital.gov.il/

- http://www.moital.gov.il/NR/exeres/DD66A5CC-4AA1-4235-97B1-B339002284EC.htm

- https://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV4.aspx?tid=4&mp_id=6oPTq5cInWPq6PURj1qZKcjInxctLMRn%2FRbYgovpmNUi2jP6CxpaeeEdNZ5hC0GK8zzvS8MmWArV%2Btf3TqwY6OrnaiaNElJjKLff16rTwNc%3D&et=1

- https://www.golanjobs.co.il/he/pages/%D7%A4%D7%90%D7%A8%D7%A7-%D7%AA%D7%A2%D7%A9%D7%99%D7%94-%D7%92%D7%95%D7%9C%D7%9F-%D7%91%D7%A0%D7%99-%D7%99%D7%94%D7%95%D7%93%D7%94

- https://www.synadlan.co.il/live-in-the-golan

https://www.shishibagolan.co.il/%D7%90%D7%96%D7%95%D7%A8- -%D7%AA%D7%A2%D7%A9%D7%99%D7%94-%D7%A7%D7%A6%D7%A8%D7%99%D7%9F-%D7%A4%D7%99%D7%AA%D7%95%D7%97-%D7%94%D7%99%D7%A9%D7%92%D7%99%D7%9D-- / %D7%91%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%94-%D7%95

3.2.7 الزراعة والماء

قبل الاحتلال امتلك سكان القرى الخمسة أكثر من 100,000 دونم، منها ما يقارب 27,000 دونم أراضي زراعية، والباقي أراضي مراعي. كانت الزراعة وتربية المواشي تُشكّل العمود الفقري لمعيشة السكان الأصليين، حيث عمل أكثر من 90% منهم في هذه القطاعات، وبعد الاحتلال أخذ قطاع تربية المواشي يتراجع بتسارع كبير، وذاك بسبب مصادرة سلطات الاحتلال أراضي الرعي، إضافة إلى التضييقات التي فرضتها سلطات الجيش على مُربي المواشي، لدرجة أن قطاع تربية المواشي اختفى تقريبا من المشهد المعيشي لسكان القرى السورية المحتلة. وكنتيجة لسياسة الاستيلاء على الأراضي، وبسبب الألغام التي تُغطي جزءا من الأراضي الزراعية، يستغل الجولانيون (في القرى الخمس) فقط ما يقارب 21,000 دونم للزراعة، بينما يستغل المستوطنون اليوم ما يقارب 110,000 دونم من أراضي الجولان للزراعة.

منذ بداية الاحتلال بدأت سلطات الاحتلال بإنشاء مجمعات مائية على ارض الجولان لتزويد القطاع الزراعي للمستوطنين بمياه الرّي. وفي عام 1978 تم تأسيس شركة "ميه غولان"، التي تعود ملكيتها لـ 27 مستوطنة من مستوطنات الجولان، وعلى مدار السنوات وحتى اليوم، أنشأت سلطات الاحتلال، ممثلة بهذه الشركة **16** مجمعاً مائياً، بسعة **45 مليون** متر مكعب، إضافة إلى **6** مجمعات مائية في محيط المستوطنات لمياه الصرف، بسعة ما يقارب **3 مليون** متر مكعب **[18]**.

إضافة لذلك استولت سلطات الاحتلال، ممثلة بشركة مكوروت، على مياه بحيرة رام الطبيعية، التي تقع وسط أراضي يمتلكها سكان قرى الجولان، وتبلغ سعتها **6.5 مليون** متر مكعب، وتقوم الشركة بضخ هذه المياه إلى المستوطنات.

بجانب شركة "ميه غولان"، هناك شركة "مكوروت" الحكومية، التي تنشط في مجال استخراج المياه الجوفية في الجولان، وقد قامت حتى اليوم بحفر أكثر من **40** بئراً ارتوازياً في 17 موقع على امتداد الجولان، خمسة من هذه الآبار تقع وسط أراضي المزارعين الجولانيين.

في الحقيقة لا تُفصح شركة "مكوروت" عن كمية المياه الحقيقية، التي تستخرجها من أرض الجولان، لكنها تُقدَّر بعشرات ملايين الأمتار المكعبة في السنة، حيث فقط من موقع أبار "ألونيه هبشان" تستخرج الشركة ما بين **11-12 مليون** متر مكعب في السنة، ومن موقع "ميتسار" تستخرج في أقصى حدّ – حسب كمية الأمطار المتساقطة- ما يقارب 4.5 مليون متر مكعب، ومن موقع المنصورة ما يقارب 3 مليون متر مكعب في السنة **[19]**.

استمرت سلطات الاحتلال حتى سنوات التسعينات برفض تزويد المزارعين الجولانيين بالمياه، لذلك قام المزارعون ببناء خزانات من حديد، وحفر برك ماء داخل أراضيهم، لتعبئتها بالماء في موسم الشتاء، واستغلالها للري في فصل الصيف، وأصبحت الخزانات مكوناً بارزاً في المشهد "البانورامي -لاند سكيب" للأراضي الزراعية.

اعتبرت سلطات الاحتلال بناء الخزانات، وحفر البرك المائية، عملاً مخالفا للقانون، وبدل أن تستجيب لمطالب المزارعين بتزويدهم بالماء، قامت بهدم بعض الخزانات، وتقديم كل أصحاب الخزانات للمحاكمة، وتغريمهم بمبالغ مالية كبيرة، مما أثار غضب المجتمع، خاصة وأن مياه بحيرة رام التي تقع وسط أراضيهم، يتم ضخّ مياهها إلى المستوطنات، وفقط حين أدركت سلطات الاحتلال أن سياستها ستفتح الباب للصدام بين السكان وقوات الاحتلال، وبعد أن وجدت مياه باطنية في أراضيهم، وحفرت أباراً ارتوازية، وافقت على تزويدهم ببعض الكميات من المياه، واشترطت سلطة المياه الإسرائيلية على المزارعين الجولانيين إقامة جمعيات مياه، تكون حلقة الوصل بين المزارعين وشركة مكوروت. اليوم هناك 21 جمعية مياه (فقط 18 جمعية فاعلة) تدير شؤون المياه للمزارعين مع سلطات الاحتلال.

صحيح أن سلطة الاحتلال وافقت أخيراً على تزويد المزارعين الجولانيين بمياه الري، لكنها لم تتخلَّ عن سياستها التمييزية، حيث يحصل المزارع اليهودي في المستوطنات على **750-800** كوب ماء لكل دونم زراعي، بينما يحصل المزارع الجولاني فقط على **250** كوب من المياه لكل دونم، وهذا يساوي ثلث الكمية التي يحصل عليها المزارع اليهودي المستوطن. ليس هذا فحسب، بل هناك تمييزاً في السعر، حيث تشتري جمعيات الماء لمزارعي الجولان كل كوب ماء بـ 1.6 شيكل من شركة مكوروت، وتصل تكلفته للمزارع 3.5 شيكل، هذا لأن جمعيات الماء هي من يقوم بإيصال الماء من أنابيب شركة مكوروت إلى أرض المزارع، أي أن المزارع عليه أن يتحمل تكاليف البنية التحتية، بينما المزارع اليهودي في المستوطنات يدفع فقط 1.1 شيكل لكل كوب ماء، ولا يدفع ثمن رسوم البنية التحتية **[20]**.

يحصل المزارعون الجولانيين في السنة فقط على 5.0 -4.7 مليون متر مكعب من المياه، لري ما يقارب 20 ألف دونم. هذه الكمية القليلة تؤثر سلباً على كمية الإنتاج الزراعي، إضافة لذلك يواجه المزارع الجولاني صعوبة في تسويق منتوجاته الزراعية (التفاح والكرز)، مما يدفعه لبيع انتاجه بسعر رخيص، بينما تضمن مؤسسات دولة الاحتلال للمزارع المستوطن تسويق منتوجاته بدون عقبات **[21]**.

في الحقيقة إن القطاع الزراعي في قرى الجولان يواجه تحديات كبيرة، نتيجة السياسات التمييزية التي تمارسها سلطات الاحتلال، حيث نشهد تراجعاً ملحوظاً في دور الزراعة كمصدر رزق للمجتمع الجولاني. بعد أن كان

القطاع الزراعي مُكوناً رئيسياً في اقتصاد الجولانيين، ومصدر رزق رئيسي للمجتمع الجولاني، انخفض هذا الدور إلى المرتبة السفلى، وحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية لعام 2008، فقد عمل فقط 10.1 من القوى العاملة الجولانية في القطاع الزراعي، بضمنهم من عملوا في الزراعة عند مزارعين يهود [22].

3.2.8 الجهاز التعليمي والمدارس

أهم النواحي التي تنعكس عليها سياسة التخطيط وتوزيع الموارد، هو المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، ومجال التعليم. تُشكل العملية التربوية والتعليمية حجر الأساس في أية تنمية اجتماعية واقتصادية، بل تُعتبر العملية التربوية والتعليمية المشروعَ الحضاري والثقافي والتنموي الأساسي لأي مجتمع.
لم تكتفِ إسرائيل بالسيطرة على الأرض، كأهم مورد للتنمية، بل تسعى للسيطرة على الإنسان العربي داخل المناطق التي تسيطر عليها، بمعنى السيطرة على تراثه، على ذاكرته، على انتمائه الثقافي والاجتماعي، من خلال العبث بكل مركبات هويته.
بعد الاحتلال منعت إسرائيل المدارس في قرى الجولان من الاستمرار بتعليم المنهج السوري، وفرضت عليها مناهج التعليم الإسرائيلي، وبالذات منهاج التعليم المعمول بها في "المدارس الدرزية" داخل إسرائيل، وذلك بهدف فصل الجيل الجديد عن تاريخه، وامتداده الثقافي والقومي العربي، ليصب ذلك على المدى البعيد في مشروع أسرلة المجتمع الجولاني.
يجب الإشارة إلى أن إسرائيل تعتمد **ثلاثة مناهج تعليمية**، منهج للوسط اليهودي، والثاني للوسط العربي (اسلام ومسيحيون)، والثالث "للوسط الدرزي"، حيث تسعى إسرائيل من خلال ذلك إلى تقسيم المجتمع العربي إلى فئات إثنية، يسهل عليها السيطرة والتحكم، من جهة ثانية يوفر لها هذا التقسيم القومي-الإثني شروطاً أفضل لتمرير سياساتها التميزية في توزيع الموارد.

جهاز التعليم في الجولان يتميّز بما يلي:

- **فصل مدارس الجولان** عن "القسم العربي في جهاز التعليم"، وضمها "للقسم الدرزي"، وإنشاء برامج تعليمية خاصة بالدروز، تقوم على قيم الثقافة الدرزية الدينية والولاء لدولة إسرائيل. يضاف إلى هذا "تعزيز العلاقات" بين اليهود والدروز، توسيع الإلمام بالثقافة اليهودية، وبلورة كيان "درزي-إسرائيلي"، وقد وصل الأمر بوزارة التربية والتعليم إلى إعطاء بعض المواضيع صفة طائفية، حيث قاموا "بتدريز" الكتب المدرسية وكتبوا على أغلفتها، على سبيل المثال، "رياضيات للمدارس الدرزية، "لغة عربية للمدارس الدرزية" والخ... [23]

إن موضوع "التراث الدرزي" ليس سوى وسيلة، من شأنها بلورة وعي جديد لدى الأجيال الصاعدة، يقوم على مفهوم الهوية "الدرزية-الإسرائيلية"، تجمع بين نزعة أقلية-انعزالية، تتنكر لروابطها بمحيطها العربي، وتتبنى ولاءً أعمى للدولة على أساس أنها "حامية" لوجود الدروز في المنطقة. وفي هذا الإطار حاولت إسرائيل توظيف الحرب في سورية، لصالح روايتها وسيطرتها في المجتمع الجولاني.

- **سيطرة مركزية لوزارة التعليم** على شكل ومضمون المنهاج التعليمي في المدارس، دون إعطاء الحق للجولانيين بالمشاركة في وضع المنهج التعليمي في مدارسهم، وذلك لتمرير الرواية الصهيونية على الأجيال الصاعدة. المنطق الأساسي الذي اعتمدته سلطة الاحتلال هو السيطرة على جهاز التربية والتعليم، حيث تعتبر جهاز التعليم الرسمي وسيلة أخرى من وسائل السيطرة وتعميق حالة الاختراق للمجتمع العربي ككل، فجهاز التعليم العربي في إسرائيل هو في الواقع أداة أخرى من جملة أدوات، تتمكن من خلالها دولة الاحتلال السيطرة والتحكم بالمجتمع العربي. يظهر ذلك على نحو واضح في مبنى الجهاز التعليم العربي التنظيمي. حيث أن هذا الجهاز يتسم باللامركزية ويخضع خضوعا تاما للحكومة، يديره ويشرف عليه في المراتب العليا موظفون يهود، وفي المراتب الوسطى والسفلى يشاركهم موظفون عرب (مفتشون ومدراء)، يتماهون مع الرواية الصهيونية.

- **تدخل جهاز الأمن** (الشاباك) تدخلا عميقا في تعيين المعلمين والمدراء والمفتشين. [24]

- **جهاز يحمل أجندة سياسية**، يهدف إلى تمرير الرواية الصهيونية (خاصة من خلال مادة التاريخ، مادة الجغرافية، ومادة المدنيات) على الأجيال الصاعدة. بالإضافة إلى تغييب الهوية القومية العربية، واستبدالها بهوية إثنية-دينية (هوية درزية) ترتبط بالدولة العبرية.

- **نقص حاد بالبنية التحتية**، والموارد التي تُرصد لجهاز التعليم في قرى الجولان، مقارنة مع جهاز التعليم في الوسط اليهودي.

إنّ الحقّ في التأثير على مضامين التعليم يجب أن يُمنح لكلّ مواطن ولكلّ مجموعة، وهو مشتقّ من "الحقّ الأساس في الحرّية والكرامة"، وينبع من أنّ التّعليم هو شرط للحفاظ على الموروث الثقافي، والهوية الشخصيّة والجماعية للإنسان، لكن إسرائيل ترى بوظيفة التعليم في الوسط العربي، إعادة انتاج الفرد والمجموعة بحيث يتلاءم مع أهداف السلطة الحاكمة.

إن أخطر ما في الاحتلال هو احتلال الفكر والذات، وطمس الهوية الجماعية للسكان العرب داخل دائرة سيطرتها.

المدارس في الجولان (2020)
-المستوطنات والقرى السورية-

المستوطنات	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الصفوف	عدد الطلاب لكل صف	حصة تكاليف الطالب لوزارة التعليم (شيكل)	ميزانية المدرسة (مليون شيكل)
كتسرين	4	1397	62	23.3	27,099	56.218
المجلس الإقليمي للمستوطنات	16	4601	206	22.9	28,291	212.036
المجموع	**20**	**5998**	**268**			**268.254**
القرى السورية						
مجدل شمس	4	2283	88	26.1	23,395	65.010
بقعاثا	3	1404	58	25.1	24,478	43.597
مسعدة	3	1096	46	24.8	25,800	33.277
عين قنية	1	354	15	25.1	21,484	11.045
الغجر	2	647	26	24.7	22,862	14.760
المجموع	**13**	**5784**	**233**			**167.689**

إعداد: د. نزيه بريك
المصدر: الموقع الحكومي لوزارة التعليم
https://shkifut.education.gov.il/national

المعطيات في الجدول أعلاه تفضح التمييز الذي تمارسه حكومة الاحتلال بحق الطالب الجولاني، ففي حين عدد الطلاب في مدارس قرى الجولان عام 2020 بلغ 5,784 طالب، وفي مدارس المستوطنين بلغ 5,998 طالب، أي بفارق 214 تلميذ، فقد حصلت مدارس المستوطنات على ميزانيات، تفوقُ تلك التي حصلت عليها المدارس في الجولان بأكثر من 100 مليون شيكل. ويمتد هذا التمييز إلى عدد المدارس، عدد الصفوف، وعدد الطلاب في كل صف. إضافة إلى جوانب أخرى من البنية التحتية، والتي جميعها لها تأثيرات سلبية على انتاج المعرفة لدى الطالب.

الترتيب الاجتماعي-الاقتصادي للمستوطنات اليهودية وقرى الجولان السورية
(عام 2019-2020)
(المقياس من 1 إلى 10، درجة 1 هي الأدنى، ودرجة 10 هي الأعلى)

القرية /المستوطنة	درجة ترتيب المستوطنات والقرى 2019	درجة ترتيب المدارس (2) 2020
المجلس الإقليمي للمستوطنات (1)	6	6
كتسرين	4	5
القرى السورية		
مجدل شمس	3	3
بقعاثا	2	2
مسعدة	2	2
عين قنية	2	2
الغجر	3	2

إعداد: د. نزيه بريك

(1) يشمل 33 مستوطنة، ولا يشمل مستوطنة ترامب التي تتبع له، حيث أقيمت عام 2020، أما مستوطنة سنير فهي تتبع للمجلس الإقليمي "غليل-عليون" (الجليل-الأعلى).

(2) تجدر الإشارة إلى أن تصنيف المدارس ليس له علاقة بمستوى التعليم في المدرسة، وإنما بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للطالب وأسرته.

المصدر: المواقع الحكومية

- https://shkifut.education.gov.il/national
- https://www.cbs.gov.il/he/Pages/%D7%90%D7%AA%D7%A8-%D7%97%D7%93%D7%A9.aspx

الترتيب الاجتماعي-الاقتصادي للمستوطنات اليهودية وقرى الجولان
-2020-

(المقياس من 1 الى 10، درجة 1 هي الأدنى، ودرجة 10 هي الأعلى)

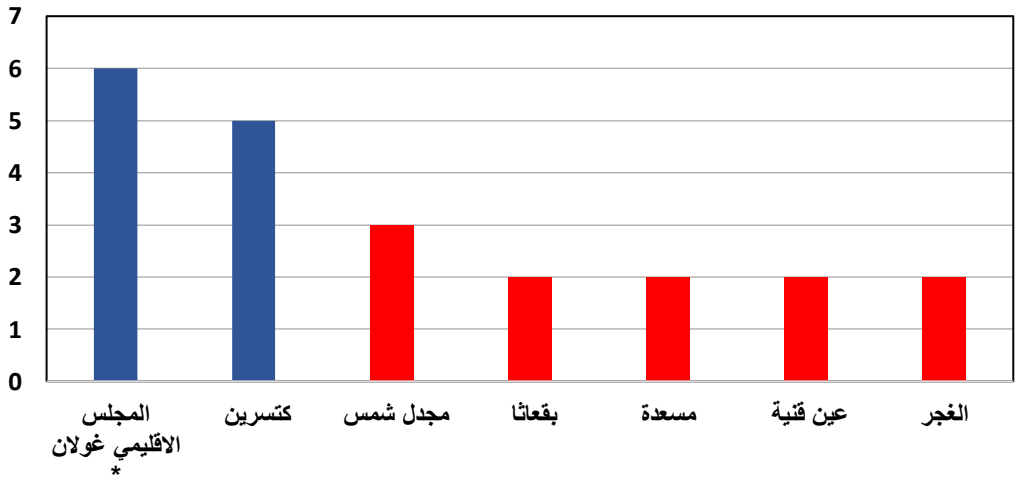

إعداد: د.نزيه بريك

*احصائيات المجلس الاقليمي للمستوطنات لا تشمل مستوطنة ترامب التي أقيمت عام 2020، ولا يشمل مستوطنة سنير، التي تتبع المجلس الإقليمي غليل-عليون (الجليل الأعلى)

يتبين من الجداول أعلاه، أن مدارس قرى الجولان، تندرج في أسفل الدرجات، وهذا مؤشر واضح على سياسة التمييز والاضطهاد التي تنتهجها سلطة الاحتلال.
هناك علاقة جدلية بين انتهاك حق من حقوق الإنسان والحقوق الأخرى، حيث إن الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمدارس في الجولان، لا يختلف عن الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للسكان.
من خلال المعطيات أعلاه، يبدو واضحاً، أن الفارق في المستوى الاجتماعي-الاقتصادي بين سكان الجولان والمستوطنين اليهود، كبيراً جداً، وهذا يعود أولاً وأخيراً إلى سياسة وبرامج التمييز التي تمارسها سلطة الاحتلال تجاه السكان الأصليين.

3.2.9 الميزانيات:

بداية يجب الإشارة إلى أن حجم الميزانيات التي تحصل عليها البلديات من الوزارات والمؤسسات في إسرائيل، يقوم على عدة مركبات، منها تصنيف وزارة الداخلية للبلدة، بين مدينة أو قرية، حيث أن صفة المدينة تعطي البلدية الحق في الحصول على ميزانيات أكثر من مؤسسات الدولة. في الجولان فقط مستوطنة كتسرين تتمتع بصفة مدينة، بينما قرية مجدل شمس، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من عدد سكان مستوطنة كتسرين بـ 1.5 مرة، لم تحصل على هذه الصفة. صحيح أن عدد السكان وحده لا يكفي لمنح تجمُّع سكاني صفة مدينة، لكن من المؤكد أن المُركَّب الإثني للبلدة (يهود أو عرب)، يلعب دوراً مهماً في عملية التصنيف مِن جانب وزارة الداخلية، حيث يُشكل أداة تمييز مخفية في توزيع الميزانيات [25].
هناك الكثير من البلدات العربية داخل إسرائيل، لم تحصل على صفة مدينة، رغم أن عدد سكانها أكثر بكثير من بلدات يهودية تتمتع بصفة مدينة.

تلعب الميزانيات التي تحصل عليها المجالس البلدية من مؤسسات الدولة دوراً رئيسياً في تطوير البنى التحتية للمجتمع، كالمدارس، الطرقات والمواصلات، الكهرباء، الماء، الحدائق والمناطق الخضراء، السياحة والخ...
الجدول الآتي يكشف أن التمييز في دولة الاحتلال يبدأ من القمة (المؤسسات الحكومية)، وأنه متجذر في سياسات الطبقة الحاكمة. ففي حين يدفع العامل الجولاني الضرائب بنفس النسبة التي يدفعها العامل اليهودي، نشهد تفاوتاً كبيراً في حصته من الميزانيات التي تخصصها الدولة، مقارنة بتلك التي تخصصها لليهودي.
حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، وكما يظهر في الجدول أدناه، فقد بلغت حصة الفرد في مجتمع المستوطنين من ميزانية الدولة المخصصة لبلديات المستوطنين 13,176 شيكل، بينما حصة الفرد من قرى الجولان بلغت 9,081 شيكل، وهذا يعادل تقريبا 69% مما حصل عليه المستوطن في الجولان.

الميزانيات التي حصلت عليها بلديات المستوطنين وقرى الجولان

-2019-			
المستوطنات	عدد السكان	الميزانية (مليون شيكل)	حصة الفرد (شيكل)
المجلس الإقليمي غولان (33 مستوطنة)	18,000	234.246	13,013
كتسرين	7,300	99.120	13,578
المجموع	**25,300**	**333.366**	**معدل حصة المستوطن: 13,176**
القرى السورية			
مجدل شمس	11,200	90.087	8,034
بقعاثا	6,600	62.694	9,499
مسعدة	3,700	39.154	10,582
عين قنية	2,100	23.257	11,258
الغجر	2,700	23.643	8,756
المجموع	**26,300**	**238.853**	**معدل حصة الفرد في قرى الجولان: 9,081**

إعداد: د. نزيه بريك

المصدر:

הרשויות המקומיות בישראל 2019, פרסום מס. 1835 .

(السلطات المحلية في إسرائيل 2019، منشور رقم 1835.)

https://www.cbs.gov.il/he/publications/pages/2021/%D7%94%D7%A8%D7%A9%D7%95%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%A7%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-2019.aspx

خلاصة:

في ضوء المعطيات التي وردت سابقا، يجب التأكيد على أن المس بالمساواة في مجال واحد، سيقود بسرعة إلى المس بالمساواة في مجالات إضافية، تماما كحجارة الدومينو، فعندما يسقط الحجر الأول تتداعى على أثره بقية الحجارة.

يلعب المخططون دوراً فعالاً في تشكيل الصفات المادية، الاجتماعية والنفسية للنظام الاجتماعي، وذلك يتمثل في توفير الفرص الاقتصادية المتكافئة وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ سياسات وبرامج التخطيط يجب أن تقوم أولاً وأخيراً على مبادئ التضامن، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وليس على اعتبارات قومية - إثنية. ويجب أن تستجيب إلى الاحتياجات الاجتماعية والثقافية الجماعية، كونه هناك علاقة جدلية بين التخطيط والمستويين الاجتماعي والاقتصادي. سياسات الأرض والتخطيط تؤثر بشكل جوهري على مجالات الحياة وجودتها، فهي بمقدورها تحسين وضع الفرد والمجتمع، ولكنها بذات الوقت قادرة على أن تسبب أضرارا كبيرة.

التمييز في إسرائيل يبدأ من حقيقة أن إسرائيل تُعرّف نفسها أولاً كدولة يهودية، وهذا يفتح الأبواب على ممارسة التمييز تجاه كل من هو غير يهودي، لا بل تطالب إسرائيل المجتمع الدولي بالاعتراف بها كدولة يهودية، وكأنها تطالب المجتمع الدولي بشرعنة سياساتها التمييزية العنصرية.

إن نظام التخطيط الإسرائيلي القائم، له نتائج سلبية على التجمعات السكنية العربية، حيث إن هذا النظام مؤسس على أنماط من الظلم وعدم المساواة. المخططون الإسرائيليون ينتهكون قواعد الأخلاق المهنية، والتي تقضي بألا يسعى خبراء التنظيم والتخطيط إلى تغليب مصلحة جماعة عرقية أو إثنية على مصلحة جماعة أو جماعات أخرى. وعلى عكس هذه الأخلاقيات، فإن المهنيين الاسرائيليين قاموا بإعداد وتنفيذ مخططات لنقل جزء من السكان اليهود – المستوطنات – إلى الجزء المحتل عام 1967، وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي،

وتمارس سلطة الاحتلال تغليب مصلحة اليهود في الأرض والاقتصاد والحقوق المدنية، مما يسبب الضرر الدائم للسكان العرب (داخل إسرائيل والمناطق المحتلة)، وتحوّلَ نظام التخطيط والتنظيم إلى وسيلة لخنق التطوير، لتقييد النشاط الاقتصادي، وحصر وتشويه نمو القرى العربية. كذلك فقد تحوّل نظام التخطيط إلى وسيلة لتدمير كل المعالم البيئية وطمسها (القرى والتجمعات السكنية، الآثار، السمات الثقافية والتراثية)، والتي تجسد الهوية العربية للجولان.

تمارس إسرائيل تمييزاً خطيراً في رصد الميزانيات على خلفية قومية. إذ يعاني المواطنون العرب (في الجولان وداخل إسرائيل) من تمييز في القبول في أماكن العمل، في الميزانيات، في خدمات الرفاه الاجتماعي وفي البُنى التحتية في السلطات المحلية. في قسم من الحالات هناك تمييز مُمأسس، يتجلى في تشريعات قانونية وسياسات تعطي أفضلية للمواطن اليهودي. إلى جانب التمييز المؤسساتي الظاهر، يوجد في المجتمع تمييز خفي قائم على معايير غير ديمقراطية، وكمثال على ذلك، ربط بعض الوظائف، وبعض الميزانيات بالخدمة العسكرية.

قبل سنوات سعَت الحكومة الإسرائيلية إلى الانضمام لمنظمة التّطوير التعاون الاقتصادي والتطوير الأوروبية، (OECD- Organization for Economic Co-operation and Development)
وكان على الحكومة أنْ تلبّيَ جُملة من الشّروط لقبولها في هذه المنظمة، منها تقليص الفجوات بين مجموعات مختلفة في المجتمع الاسرائيلي. فأقامت الحكومة لجاناً وسلطات مثل: **"سلطة تطوير الوسط العربي اقتصاديًّا"** وشكّلت **"لجنة المئة يوم"** التي أنيطت بها مهمّة وضع تصوّر تفصيلي، لحلّ أزمة السّكن، البناء غير المرخّص وقضايا التّطوير في الوسط العربي. وبعد أن قُبِلت إسرائيل في تلك المنظمة الأوروبية، تباطأت الأمور، ولم تفعل الحكومة إلا القليل لتطوير الوسط العربي، وبقيت البرامج معتقلة في الأوراق.

الهوامش:

[1] وثائق: إسرائيل خططت منذ بداية الستينيات لحرب واحتلال 1967، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 2021/06/05

[2] حول التجمعات السكنية السورية التي هدمتها إسرائيل بعد احتلال الجولان، أنظر موقع المرصد
https://golan-marsad.org/ar/46502-2/

[3]

Ofer Aderet: 55 Years Later: A Censored Kibbutz Decision About Arab Land Is Revealed. Haaretz 14.06.2022.
https://www.haaretz.com/israel-news/2022-06-14/ty-article-magazine/.premium/55-years-later-a-censored-kibbutz-decision-about-arab-lands-is-revealed/00000181-6218-d76c-a7b9-679ce2990000

Adam Raz: The Dark Truth Behind the Israeli Army's Reenactment of the Six-Day War, Haaretz, 20.06.2020
https://www.haaretz.com/israel-news/2020-06-20/ty-article-magazine/.premium/the-dark-truth-behind-the-israeli-armys-reenactment-of-the-67-war/0000017f-f2c4-df98-a5ff-f3edc6990000

- **الترانسفير المسكوت عنه:** تهجير سكان الجولان بعد النكسة، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 19.06.2020
https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82

[4] حول قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة انظر:
- https://www.un.org/ar/ga/63/plenary/A_middle_east.shtml

- https://www.un.org/ar/ga/all-ga-resolutions.shtml

- https://news.un.org/ar/tags/ljwln

- https://stringfixer.com/ar/List_of_United_Nations_Security_Council_Resolutions_401_to_500

- https://sa24.co/show2237211.html

[5] تقع مستوطنة "نفيه آتيف" على الطريق الذي يربط بين مجدل شمس وعين قنية، وتشرف مستوطنة نمرود على الطريق الذي يربط بين مجدل شمس ومسعدة، وعلى مدخل مجدل شمس الغربي، وتقع مستوطنة أودم بين قرية مسعدة وقرية بقعاثا).

[6] في ورقة البحث هذه لن يتم التطرق بشكل مفصل لهذه القوانين، ولمعرفة المزيد عن مكوّنات هذه القوانين، يمكن الاطلاع عليها في موقع عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل: https://www.adalah.org ويمكن الرجوع إلى تقرير الحق بالسكن الصادر عن المرصد عام 2017).

[7] بعد احتلال الجولان كان هناك 6 قرى لم يطلّها التهجير والتدمير، وهي مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، سحيتا، عين قنية والغجر، لكن عام 1971 قامت سلطات الاحتلال بتهجير سكان قرية سحيتا (300 نسمة)، إلى قرية مسعدة وبقعاثا، ودمَّرت القرية بالكامل. للمزيد حول القرى التي هدمتها سلطات الاحتلال في الجولان، راجع في موقع المرصد ملف " التجمعات السكنية التي هدمتها إسرائيل بعد احتلال الجولان عام 1967".
/https://golan-marsad.org/ar/46502-2

[8] راجع في موقع المرصد تقرير المحميات الطبيعية في الجولان
https://golan-marsad.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%85%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a8%d9%8a%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%88%d9%84%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%aa%d9%84-2

[9]
תוכנית להעצמה ולפיתוח כלכלי-חברתי ביישובים הדרוזיים ברמת הגולן לשנים 2021 עד 2023
(خطة التمكين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرى الدرزية في مرتفعات الجولان للأعوام 2021-2023)
https://www.gov.il/he/departments/policies/dec_717_2021
يجب الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال شملت في خطتها هذه فقط القرى الأربع (الدرزية) واستثنت قرية الغجر(العلوية)، هذا الاستثناء يأتي ضمن السياسة التي اعتمدتها الدولة اليهودية منذ قيامها، والتي تقوم على تجزئة المجتمع العربي الخاضع لسيطرتها إلى مجموعات إثنية صغيرة، لتغييب هويته القومية.

[10]
تال شنايدر: مشاكل التخطيط والبناء في مدن وقرى العرب في إسرائيل تُغذي موجة العنف الدامية، تايم أوف إزرائل، 2021.

https://ar.timesofisrael.com/%d9%85%d8%b4%d8%a7%d9%83%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ae%d8%b7%d9%8a%d8%b7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%af%d9%86-%d9%88%d9%82%d8%b1%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1/

[11] مخالفات البناء تشير إلى بناء جديد بدون رخصة، أو إضافة على مبنى قائم بدون رخصة.
لمزيد من المعلومات حول قضايا البناء في قرى الجولان، راجع في موقع المرصد **تقرير الحق بالسكن** الصادر عام 2017.

https://golan-marsad.org/ar/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%82-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%83%d9%86/

[12] موقع دائرة الإحصاء المركزية
https://www.cbs.gov.il/he/subjects/Pages/%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%94.aspx

[13] موقع دائرة الإحصاء المركزية
https://www.cbs.gov.il/he/subjects/Pages/%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%94.aspx

[14] פארק תעשיה גולן - בני יהודה (المنطقة الصناعية غولان – بنيه يهودا)
https://www.golanjobs.co.il/he/pages/%D7%A4%D7%90%D7%A8%D7%A7-%D7%AA%D7%A2%D7%A9%D7%99%D7%94-%D7%92%D7%95%D7%9C%D7%9F-%D7%91%D7%A0%D7%99-%D7%99%D7%94%D7%95%D7%93%D7%94

[15] מנהל התכנון- תכנון זמין (دائرة التخطيط – تخطيط متاح)
https://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV4.aspx?tid=4&mp_id=6oPTq5cInWPq6PURj1qZKcjInxctLMRn%2FRbYgovpmNUi2jP6CxpaeeEdNZ5hC0GK8zzvS8MmWArV%2Btf3TqwY6OrnaiaNElJjKLff16rTwNc%3D&et=1

[16] تمَّ حساب مساحة المناطق الصناعية في 16 مستوطنة من الخرائط الهيكلية لكل مستوطنة. أنظر الموقع الحكومي "دائرة التخطيط – تخطيط متاح:
https://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV3.aspx?tid=3

[17] مقابلة مع مهندس معماري، يدير مكتباً في مستوطنة كتسرين.

[18] מי גולן - אתר אגודת המים (ميه غولان – موقع شركة الماء).
http://www.mgw.org.il

[19]
- רשות המים – אגן הכנרת (سلطة المياه – حوض بحيرة طبرية)
https://www.gov.il/he/departments/general/kinneret-basin

- מקורות – חברת המים הלאומית (شركة المياه القومية)
https://www.magazine-pro.com/13/112/A/890/Mekorot

- אגן הכנרת (حوض بحيرة طبرية).
https://www.gov.il/BlobFolder/reports/water-resources-2014/he/agan-kinneret-2014.pdf

https://www.gov.il/BlobFolder/reports/water-resources-2012/he/mei-tehom-kineret-2012.pdf

- רשות המים - דו"ח ועדת קידוחים מיום 16.11.22 (سلطة المياه-تقرير لجنة الحفريات، من تاريخ 16.11.22).
https://www.gov.il/BlobFolder/reports/comittee-summaries/he/comittee-summaries_drill-2016_kiduhim-22.11.16.pdf

- מקורות, חברת המים הלאומית. דוח איכות מי השתיה בשנת 2016.
(مكوروت- شركة المياه القومية. تقرير جودة مياه الشرب في سنة 2016.)
https://www.mekorot.co.il/wp-content/uploads/2021/10/%D7%93%D7%95%D7%97-%D7%90%D7%99%D7%9B%D7%95%D7%AA-%D7%9E%D7%99%D7%9D-%D7%A9%D7%A0%D7%AA%D7%99-2016.pdf

[20]
مقابلة مع مدير احدى جمعيات الماء في مجدل شمس. يجب الإشارة إلى أن المزارعون الجولانيين يتم تزويدهم بالماء من شركة مكوروت الاسرائيلية (شركة المياه القومية)، بينما يحصل المستوطنون اليهود على مياه الري من شركة "ميه غولان"، وهي شركة تعود ملكيتها لـ 27 مستوطنة زراعية في الجولان، تأسست الشركة عام 1978، وحصلت على ترخيص من الدولة باستخراج الماء من أرض الجولان، وبناء مجمعات مائية، لتزويد المستوطنين باحتياجاتهم المائية. https://www.mgw.org.il/ .

من جانب آخر لا تسمح سلطات الاحتلال لمزارعي الجولان بحفر آبار واستخراج الماء لسد حاجياتهم من مياه الري، حتى لو كان مصدر الماء داخل أراضيهم.
سابقاً كانت الجمعيات المائية لمزارعي الجولان تحصل على ماء الري من شركة مكوروت، بسعر أغلى من السعر العادي، حيث كانت الجمعيات المائية تدفع مقابل كل كوب ماء للري 2.5 شيكل، ويصل للمزارع بتكلفة 5.0 شيكل لكل كوب، لكن في عام 2020 صدر قرار فرض على شركة مكوروت توحيد الأسعار في كل البلاد. حول أسعار شركة مكوروت لمياه الري من عام 2020، انظر:
https://www.agronet.co.il/%D7%AA%D7%A2%D7%A8%D7%99%D7%A3-%D7%9E%D7%99%D7%9D-%D7%9C%D7%97%D7%A7%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%AA-1-2020

[21] مقابلة مع مدير احدى جمعيات الماء في مجدل شمس

.

[22] הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, מפקד האוכלוסין 2008
(دائرة الإحصاء المركزية، التعداد السكاني 2008)
=https://www.cbs.gov.il/he/pages/search/SearchResultsMain.aspx?k
تم حساب نسبة العاملين في الزراعة من قرى الجولان، من معطيات دائرة الإحصاء المركزية عن مجدل شمس، بقعاثا ومسعدة، فقد بلغت النسبة في مجدل شمس 3.2%، في بقعاثا 13.1%، وفي مسعدة 14.0%، أما قرية عين قنية وقرية الغجر، لم تتوفر معلومات عن نسبة العاملين في الزراعة.

[23] عام 1976، قامت المؤسسة الإسرائيلية بفصل المجالس المحلّية في القرى ذات أكثرية من أبناء الطائفة الدرزية، عن باقي القرى العربية، وأطلقوا عليها " القرى الدرزية". وفي العام ذاته، فصلت المؤسسة المناهج التعليمية، فخصّصت أيضًا للمدارس في القرى "الدرزية" منهجًا تدريسيًا خاصًا ضمّ مواد منتقاة، للمساهمة في التلاعب بالتاريخ وطمس الحقائق، حيث كتبوا على أغلفة الكتب:
"لغة عربية للمدارس الدرزية"، "لغة عبرية للمدارس الدرزية"، "رياضيات للمدارس الدرزية"، تمّ أدخلت وزارة التعليم مادة جديدة لتُدرَّس في هذه المدارس "الدرزية" سُمّيت حصّة التراث"، وكانت مخصصة للطلاب الدروز فقط. أُدرجت هذه الحصة في مكانة حصص الدين عند الطلاب المسلمين والمسيحيين، لكنها لم تضمّ أي مضمون ذي صلة بالدين الدرزي، إنما ضَمّت معلومات عن الأماكن والمقامات المقدسة لدى الدروز في الشرق الأوسط، ومعلومات عن شخصيات درزية دينية وغير دينية، إضافة لذلك هناك بعض القصص الواردة في مادة التراث، تتضمن محتوى تحريضي مخفي على البيئة العربية. ساهمت حصة التراث في قوقعة الطلاب أبناء الطائفة الدرزية وفكرهم، وكأن لهم تاريخاً مختلفاً وثقافة مختلفة عن بيئتهم العربية. قامت السلطات الإسرائيلية بهذه الخطوة في إطار سياستها، التي تقوم على تفتيت المجتمع العربي الفلسطيني إلى مجموعات دينية-إثنية، لتعزيز سياسة السيطرة والتحكم. لقد مارست سلطة الاحتلال نفس السياسة في المجتمع الجولاني، حيث ألغت المنهاج التعليمي السوري من مدارس قرى الجولان، وطبّقت على القرى الأربع (مجدل شمس، بقعاثا، مسعدة، وعين قنية) ذات المنهاج الذي تُطبقه على "المدارس الدرزية" في الداخل الإسرائيلي، أما قرية الغجر التي ينتمي أبنائها إلى الطائفة العلوية، فقد تم الحاقها بمنهاج التعليم القائم في المدارس العربية الأخرى.
C:\Users\Win 10\AppData\Roaming\Microsoft\Word\(https:\www.adalah.org)

[24]
- **محمود ميعاري:** مناهج التعليم العربي في إسرائيل -دراسات نقدية في مناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيات. تحرير برفسور محمود معاري، إصدار المجلس التربوي العربي، 2014.

[25] لمزيد من المعلومات حول سياسة توزيع الموارد في إسرائيل، أنظر:
- משרד הפנים - המינהל לשלטון מקומי، בלבלת השלטון המקומי בישראל, ניתוח הפערים בין רשויות מקומיות בישראל, 2016. (وزارة الداخلية، إدارة السلطات المحلية، تحليل الفجوات بين السلطات المحلية في إسرائيل، 2016.)

https://www.gov.il/BlobFolder/generalpage/economy-local-government/he/file_economy-local-government.pdf

- **نوغا شانيه، ليلى سويد:** مصادر دخل السلطات المحلية العربية -بحث مقارن-، مركز سيكوي،2022 (باللغات العربية، العبرية، والانجليزية).
https://www.sikkuy-aufoq.org.il/wp-content/uploads/2022/04/all-done.pdf

- **ميخائيل بليكوف، صفاء إغباريه:** من العجز والتعلق إلى التوازن والنماء، مصادر دخل السلطات المحلية العربية، جمعية سيكوي، وجمعية إنجاز، 2014. (باللغات العربية، العبرية، والانجليزية).

https://sikkuy-aufoq.org.il/wp-content/uploads/2014/06/revenue_resurces_arabic.pdf

- **أمين فارس:** ميزانية الدولة والمواطنون العرب :تقرير اجتماعي – اقتصادي للعام 2004، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل (باللغات العربية، العبرية والانجليزية).

https://www.mossawa.org/Public/file/0Report-%20Arabic%20final2004%20budget[1].pdf

- **غازي فلاح:** التعددية وتوزيع الموارد بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 4، 1990.

مراجع:

- **العرب الدروز في إسرائيل:** مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقدة. إصدار مدى الكرمل ـ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا، 2018

- **אורן יפתחאל:** קרקעות, תכנון ואי-שוויון: חלוקת המרחב בין יהודים וערבים בישראל، הוצאת מרכז אדוה، בשנת 2000.)
(أوران يفتاحل: أراضي، تخطيط وعدم مساواة: تقسيم الحيّز بين اليهود والعرب في إسرائيل، مركز آدفا.2000).

- **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2020/21**
- https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/3202/2021/ar/

- **السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد، تقرير -** Human Rights Watch

- https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

- **خالد أبو عصبة:** جهاز التعليم في إسرائيل دار النشر: معهد فلورسهايمر للأبحاث السياسية، 2007.

- **راسم خمايسه:** أيدولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان، Pdf.

- **نزيه بريك: 2006**، نظام التخطيط في خدمة السياسة الإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، عدد 22، 2006، رام الله.

- **نيف غوردون، موريل رام:** التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني، قضايا إسرائيلية، عدد 62، ص. 93-70، ترجمه عن الإنجليزية ياسين السيد.

Eran Razin: Fiscal Disparities Between Arab and Jewish Local Authorities Is the Gap Narrowing? A Policy Paper. FLOERSHEIMER INSTITUTE FOR POLICY STUDIES. Jerusalem 2019